أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2017/12/30م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

السؤال الذي رفض ترامب الإجابة عنه وأغلق الهاتف مع عباس.. تفاصيل المكالمة الأخيرة بينهما 3

هل أجهضت القوّات التركيّة انقلابًا لإطاحَة النّظام القطريّ في حزيران الماضي؟ ولماذا سَرّبت القِيادة التركيّة أنباءه للإعلام في هذا التّوقيت؟ وهل تراجعت.. أم تأجّلت احتمالات التدخّل العَسكريّ السعوديّ الإماراتيّ؟..... 5

تركيا ترفع القيود عن منح الأمريكيين تأشيرات الدخول إليها..... 8

CNN: السنة الأولى لترامب فشل وترنح في الشرق الأوسط..... 10

تركيا والقدس: بين الخطاب والممارسة 13

تركيا.. تفخيخ صراع البحر الأحمر..... 17

هل سيستجيب ترامب لطلب سفيره فريدمان رفع صفة الاحتلال عن الضفة والقدس؟ 22

هتافات في إيران تطلب «الموت لروحاني»: لا غزة ولا لبنان... غادروا سورية 24

الكشف عن اتفاق سري بين أمريكا وإسرائيل ضد إيران.. تفاصيل 26

عام 2017: "انتصارات" بنشوة زائفة 28

"اليونسكو" تعلن : تسلمنا رسميا إشعارا بانسحاب اسرائيل من المنظمة..... 35

لوموند: كيف ترسخ إيران نفوذها في سورية بعد القضاء على "داعش"؟ 36

الرؤية التركية الاستراتيجية لإفريقيا والسودان نموذجاً..... 43

«وعد بوتين»: 2018 عام القضـاء علـى «النصـرة»!!..... 47

عـام ترامـب!!..... 50

وثيقة المسار الأميركي: استراتيجية ترامب للأمن الوطني 52

السؤال الذي رفض ترامب الإجابة عنه وأغلق الهاتف مع عباس.. تفاصيل المكالمة الأخيرة بينهما

القدس المحتلة / سما / 28\12\2017

قبل قيام الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وقرار نقله سفارة بلاده للمدينة المقدسة، أجرى عدداً من الاتصالات مع قادة الدول العربية، من بينهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أبلغهم بأن القرار قد اتُّخذ، لكن لم يعلن عن تفاصيل الحديث بين الجانبين.

معلومات جديدة كشفتها مصادر فلسطينية لصحيفة الحياة اللندنية، أفادت بأن ترامب وعد عباس بـ"شيء تاريخي غير مسبوق، لكنه لم يعلن عن ماهية هذا الشيء".

وقال ترامب لعباس: سأعلن نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ولكن سأقدم لك شيئاً تاريخياً غير مسبوق.

فسأله عباس: ما هذا الشيء؟

هنا كانت نهاية المكالمة، فقد أغلق ترامب الهاتف، ولم يُجب الرئيس الفلسطيني عن استفساره، ثم أعلن قراره، وفقاً لما نقلته صحيفة الحياة اللندنية عن مصادر خاصة لم تسمّها، الخميس 28 ديسمبر/كانون الأول 2017.

وفي وقت سابق، قال مسؤولان أميركيان ومسؤولان فلسطينيان، طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم، إن ترامب سعى في اتصاله مع عباس يوم الثلاثاء 5 ديسمبر/كانون الأول 2017، أي قبل يوم من إعلانه المفاجئ بشأن القدس، إلى تخفيف أثر إعلان القدس، بالتشديد على أن الفلسطينيين سيُحقّقون مكاسبَ من خطة السلام التي يعكف على وضعها كوشنر والمبعوث الأميركي للشرق الأوسط جيسون غرينبلات.

ترامب نقض اتفاقاً مع عباس

وكشفت صحيفة الحياة أيضاً أن ترامب نقض اتفاقاً مع عباس، يقضي بعدم إغلاق مكتب منظمة التحرير لدى واشنطن. وقالت إن الرئيس الفلسطيني اتَّفق في وقت سابق مع الإدارة الأميركية على عدم انضمام فلسطين إلى نحو 22 منظمة تابعة للأمم المتحدة، في مقابل استمرار عمل مكتب المنظمة بحرية، وتدفق الدعم المالي الأميركي إلى خزينة السلطة، ووقف الاستيطان في الضفة الغربية. وأضافت أن الإدارة الأميركية فاجأت عباس والقيادة الفلسطينية بقرار إغلاق المقر، في 17 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، قبل أن تتراجع عنه لاحقاً.

قرار إغلاق مقر بعثة منظمة التحرير، وتوصية الكونغرس للجنة العلاقات الخارجية الأميركية بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، والتصويت على ذلك بغالبية كبيرة جداً، جاء بعد توصل الإدارة الأميركية إلى نتيجة مفادها أن القيادة الفلسطينية لن تقبل بصفقة القرن، والحل الذي يسعى ترامب إلى فرضه عليها" وفقاً لصحيفة الحياة.

القيادة الفلسطينية قامت بمطالبة واشنطن بالالتزام بالاتفاق، إلا أنها ردَّت بأن عباس لا يقوم بما تمليه عليه متطلبات عملية السلام، متذرعة بخطابه في الأمم المتحدة بشهر سبتمبر/أيلول الماضي، الذي قال فيه إنه "سيتوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية لتقديم شكوى ضد إسرائيل".

وقالت المصادر لصحيفة الحياة: "أُبلغت الإدارة بأن عباس قال ذلك، لكنه لم يقدم أي شكوى ضد إسرائيل في المحكمة، وهذا يعني العقاب على النيات".

هل أجهضت القوّات التركيّة انقلابًا لإطاحَة النّظام القطريّ في حزيران الماضي؟ ولماذا سَرّبت القِيادة التركيّة أنباءه للإعلام في هذا التّوقيت؟ وهل تراجعت.. أم تأجّلت احتمالات التدخّل العَسكريّ السعوديّ الإماراتيّ؟

"رأي اليوم" 2017\12\28

في ظِل تَراجع الأزمة السوريّة، وخَسارة "الدولة الإسلاميّة" للغالبيّة السّاحقة من أراضيها في سورية والعِراق، وانشغالِ مِصر بهُمومِها الاقتصاديّة، تَتحوّل دُول الخليج العربيّ إلى مِحورٍ أساسيٍّ للحِراك السياسيّ، وما يَتفرّع عَنه من أخبار، والاستثناء الوحيد لهذهِ القاعدة هي الانتفاضة الثّالثة في الأراضي المُحتلّة.

يوم أمس كَشفت مَجلّة "جرتشك التركية"، ومن خِلال تقريرٍ إخباريٍّ مُطوّل، عن أنباءِ إحباط القوّات التركيّة مُحاولةً انقلابيّةً للإطاحة بالشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، يوم الخامس من حزيران (يونيو) الماضي، وأكّدت أن الشيخ تميم طَلب من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أثناء مُكالَمَةٍ هاتفيّةً مَعه إرسال قوّاتٍ تركيّة لحِماية العاصمة القَطريّة.

صحيفة "يني شفق" اليوميّة التركيّة شِبه الرسميّة، والمُقرّبة من الرئيس أردوغان، أعادت نَشر التّقرير ممّا أضفى المَزيد من المِصداقيّة عَليه، وأوحى في الوَقت نَفسِه بأنّ هُناك رَغبةً رَسميّةً لتَوزيعه وإيصالِه إلى أكبرِ عَددٍ مُمكنٍ من القُرّاء والمَسؤولين أيضًا.

السفارة القطريّة في أنقرة أصدَرت بيانًا نَشرته على مَوقِعها الرسميّ، نَفت هذا التّقرير الإخباريّ الذي قالت أنّه تَضمّن الكثير من الادعاءات العارية عن الصِحّة جُملةً وتَفصيلاً، ولكن الوقائع المَيدانيّة تُؤكّد أن قطر كانت مُستَهدفةً بتدخّلٍ عَسكريٍّ إماراتيٍّ سُعوديّ، لدَعم انقلابٍ داخليٍّ تَنخرط فيه بعض القَبائل على غِرار ما حَدث في شباط (فبراير) عام 1996.

الشيخ صباح الأحمد، أمير دولة الكويت، قال في مُؤتمرٍ صحافي عَقده على هامِش زِيارته لواشنطن في أيلول (سبتمبر) الماضي، أن وِساطة بِلاده في الأزمةِ الخليجيّة مَنعت مُواجهةً عَسكريّةً، بينما أكّد الشيخ تميم في حَديثِه لبرنامج "سُتّون دقيقة" في مَحطّة "سي بي إس" أن هُناك نوايا عَسكريّة جَديّة لتَغيير النّظام في قَطر.

السّلطات القطريّة كانت تَتوجّس من حُدوثِ غَزوٍ خارِجيٍّ لها حتى قَبل الأزمةِ الخليجيّة الأخيرة بأشهرٍ، ولهذا وَقّعت مُعاهدة دِفاعيّة مع تركيا، سَمحت للأخيرة بمُقتضاها بإقامة قاعدة عسكريّة على شَريط العيديد البَحري جنوب الدوحة، وبالقُرب من القاعدةِ الأمريكيّة.

خَطر التدخّل العَسكريّ ما زال قائِمًا، فالمملكة العربيّة السعوديّة لَجأت إلى استمالة العَديد من أبناء القَبائِل القَطريّة وشُيوخِها إلى صَفّها، مِثل الهواجر والقحطان وبني مرّة، مِثلما استمالت بعض شُيوخ أُسرة آل ثاني الحاكِمة، وتَجنيدِهم في مَشروعِها لإطاحة النّظام، ومن هؤلاء الشيخ عبد الله بن علي، شَقيق أول أمير تَولّى الحُكم في قَطر بعد الاستقلال، والشيخ سلطان بن سحيم، ابن وزير الخارجيّة الأسبق، ونَظّمت اجتماعًا لهؤلاء قبل أسبوعٍ في الرّياض تحت عُنوان الاحتفال بالعيد الوطنيّ لدَولة قطر.

الرئيس أردوغان أرسلَ قبل يَومين دُفعةً جديدةً من القوّات التركيّة إلى الدوحة بحيث بَلغ عدد القوّات التركيّة في قاعدة العديد أكثر من 35 ألف ضابط وجُندي مُجهّزين بالمُدرّعات والدبّابات والمِدفعيّة، حسب ما كَشفته مصادر خليجيّة مُطّلعة لـ"رأي اليوم".

الأمير محمد بن سلمان، ولي العَهد السعوديّ وَصف الأزمة مع قطر بأنّها صغيرةٌ جدًّا جدًّا وسَتطول، وكَرّر وزير خارجيّته عادل الجبير العِبارةَ نَفسها أكثر من مَرّة، ولكن هذا لا يَنفي أن لا يَكون خَطر التدخّل العَسكري ما زال قائِمًا، بطَريقَةٍ أو بأُخرى، وإلا لماذا تتدفّق هذهِ القوّات التركيّة إلى الدّوحة؟

الوجود العسكري التركي لَعِب دورًا كبيرًا في إحباط، وربّما، تأجيل خُطط التدخّل العَسكري في الأزمة القطريّة، ولَعلّ تَسريب أنباء في هذا الصّدد إلى صُحف تركيّة مُهمّة، وفي هذا التّوقيت، لم يَكُن من قبيل الصّدفة، وإنّما للتّأكيد بأنّ تركيا مُلتَزِمةٌ بحِماية حليفها القطريّ في مُواجهة أيِّ انقلابٍ مُحتمل يُهدّد نِظامه.

القوّات التركيّة ربّما لن تَصمِد طويلاً أمام طائِرات "إف 16" و"إف 15" التي تُوجد المِئات مِنها في تَرسانة كُل من السعوديّة والإمارات الجَويّة لعَدم وجودِ غِطاءٍ جَوّيٍّ تُركيٍّ يَحميها، ومُهمّتها قد تَكون أكثر فعاليّة في مُواجهة أيِّ تَحرّكٍ داخِليّ، ولكن يَظل المَوقف الأمريكيّ حاسِمًا في هذهِ المَسألة تأييدًا، أو مُعارضة، لأيِّ مُحاولةٍ للتدخّل العَسكريّ لإطاحة النّظام.

تركيا تتغلغل عَسكريًّا وأمنيًّا في المِنطقة، وهذا التّغلغل بَدأ في الدّوحة، وامتد إلى إدلب، ووَصل الآن إلى جزيرة "سواكن" السودانيّة على شواطِئ البَحر الأحمر، ويَعلم الله أين ستكون مَحطّته المُقبلة، وهذا كُلّه

بفَضل أخطاءِ الآخرين، أو حالةِ الشّلل التي تُهيمن على تَفكيرِهم، وعَدم قُدرتهم على قراءة الوَقائع على الأرض بِشَكلٍ صحيح.

تركيا ترفع القيود عن منح الأمريكيين تأشيرات الدخول إليها

جاء ذلك في بيان صادر عن السفارة بخصوص استئناف الولايات المتحدة منح تأشيرات دخول للأتراك.

واشنطن/ هاكان جويور/ الأناضول 28\12\2017

أعلنت السفارة التركية لدى واشنطن اليوم الخميس، رفع القيود المفروضة على منح الأمريكيين تأشيرات دخول إلى تركيا.

جاء ذلك في بيان صادر عن السفارة بخصوص استئناف الولايات المتحدة منح تأشيرات دخول للأتراك.

ورحبت السفارة بقرار واشنطن المتخذ اليوم، بالعودة إلى الوضع السابق بخصوص تأشيرات الدخول، عبر رفع القيود المفروضة على منح المواطنين الأتراك تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة.

وقالت في بيانها "وفي إطار مبدأ المعاملة بالمثل، تم من طرفنا وبشكل متزامن رفع القيود المفروضة على منح تأشيرات الدخول لمواطني الولايات المتحدة".

وحول ما ذكرته السفارة الأمريكية لدى أنقرة بشأن تقديم الحكومة التركية ضمانات للجانب الأمريكي، أكدت السفارة " أن تركيا دولة قانون، وأن الحكومة لم تمنح أي ضمانات للجانب الأمريكي بخصوص الملفات التي تتواصل الإجراءات القضائية بحقها".

وجددت تأكيدها على أن تركيا لم تفتح تحقيقًا بحق موظف ببعثات أي بلد بسبب ممارسته لوظيفته الرسمية.

وأشارت إلى أنها لا تجد من الصواب تضليل الرأي العام في تركيا وأمريكا، من خلال ادعاءات بتلقي الولايات المتحدة ضمانات من تركيا.

وشددت السفارة التركية، أن " القلق البالغ لتركيا ما يزال مستمرا بخصوص القضايا المتواصلة والمتعلقة بالمواطنين الأتراك في الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرةً أن المسؤولين الأتراك سيواصلون المباحثات مع نظرائهم الأمريكيين من أجل الوصول إلى حل لتلك القضايا، يطمأن الجانب التركي.

وفي وقت سابق اليوم، أعلنت السفارة الأمريكية في تركيا، ببيان لها، أنها ستستأنف خدمات منح تأشيرات الدخول للمواطنين الأتراك إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل تام.

وأشارت إلى أن الحكومة التركية لم تفتح أي تحقيق أخر حيال الموظفين المحليين في البعثات الأمريكية بتركيا منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وأضافت، أن "الحكومة التركية ستُعلم الجانب الأمريكي مسبقًا في حال عزمها توقيف أو حبس أي موظف محلي في البعثات الأمريكية".

وفي 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أعلنت سفارة الولايات المتحدة في أنقرة تعليق خدمات التأشيرات في مقرها والقنصليات الأمريكية في تركيا "باستثناء الهجرة".

وعلى الفور ردت السفارة التركية في واشنطن على الخطوة الأمريكية بإجراء مماثل.

التوتر الدبلوماسي بين البلدين جاء بعد أيام من صدور حكم قضائي تركي بحبس "متين طوبوز" الموظف في القنصلية الأمريكية العامة في إسطنبول، بتهم مختلفة بينها "التجسس".

CNN: السنة الأولى لترامب فشل وترنح في الشرق الأوسط

لندن- عربي21 28\12\2017

استعرضت شبكة "CNN" الأمريكية جملة من المواقف الأمريكية المتناقضة والمرتبكة خلال عام واحد من حكم الرئيس دونالد ترامب والتي بدلا من تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط أتت بنتائج عكسية أسهمت بتقوية نفوذ خصومها.

ولفتت الشبكة الأمريكية إلى أن أحد مؤشرات فشل سياسة ترامب في المنطقة مشاهد لقاء وكلاء إيران وهم يلوحون بأعلامهم على الحدود العراقية السورية بعد استعادتها من تنظيم الدولة.

وأوضحت أن اللقاء كان لحظة فارقة وكان يشير إلى عودة إيران من جديد للواجهة مقابل فشل سياسة واشنطن الخارجية وفي ظل رئيس أطلق تعهدات بالتصدي لإيران خلافا لما كان يفعله سلفه أوباما ساهم ترامب من غير قصد في تمكين طهران.

ورأت "CNN" أن هزيمة تنظيم الدولة كان أحد تعهدات ترامب وأولوية له في المنطقة ولعبت القوات الأمريكية دورا مهما في ذلك لكن في المقابل كانت سياسات أمريكا "كتلة من الارتباك والتناقض نفرت حلفاءها وصبت في مصلحة خصومها".

وجاء اعتراف ترامب بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل متناقضا مع النصائح التي قدمها أقرب حلفاء أمريكا من العرب.

وأشارت إلى أن التظاهرات التي عمت الشوارع ضد إعلان ترامب ربما تفقد زخمها لكن التحركات التي تحاول الاستفادة من التداعيات السلبية للقرار كانت أوسع نطاقا وتمثلت في اجتماع زعماء العالم الإسلامي في إسطنبول واعتبروا قرار ترامب "لاغيا وباطلا" والولايات المتحدة "وسيط غير نزيه ولا مؤهل لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية".

وقالت إن عباس الذي وقف إلى جانب ترامب في البيت الأبيض قبل أشهر وقال له: "معك سيدي الرئيس لدينا أمل كبير"، قال عقب قرار القدس إن الولايات المتحدة "اختارت ألا تكون وسيطا نزيها بالعملية السياسية لأنها تقف مع إسرائيل وتدعمها".

ولفتت "CNN" إلى أن صهر ترامب جاريد كوشنير 36 عاما هو المسؤول عن رسم وتنفيذ سياسة واشنطن في المنطقة والذي تصفه بأنه "غير محايد ومبتدئ ومدير مشارك في مؤسسة تمول المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية".

وأوضحت أن هذا التخبط يأتي بالإضافة لشغور المناصب الدبلوماسية الكبيرة لواشنطن في المنطقة وخصوصا سفاراتها في مصر وتركيا والأردن والسعودية بدون سفراء علاوة على جلوس المبتدئين في مقعد قيادة دبلوماسية واشنطن وتجاهل إدارة ترامب نصائح الدبلوماسيين الخبراء.

ووصفت "CNN" ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بـ"رجل ترامب في منطقة الشرق الأوسط" وقالت إنه "أقرب الحلفاء العرب للرئيس الأمريكي والمتتبع لمسار غربي للتحرر داخل بلاده مثل السماح للمرأة بقيادة السيارة وفتح دور للسينما" علاوة على حسابات خاطئة خارج بلاده.

ورأت الصحيفة أن الاعتقاد يسود بأن ابن سلمان "داعم أساسي للحرب الكارثية في اليمن والحصار العقيم على قطر" بالإضافة لما وصفتها بالاستقالة "الغريبة" لرئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري علاوة على احتجاز الملياردير الأردني الفلسطيني صبيح المصري.

وقالت إن تصرفات ابن سلمان تمثل "جهودا خرقاء لإرغام مجموعة من اللاعبين الرئيسيين في العالم العربي" للالتزام بالسياسات السعودية وما أتى بنتيجة عكسية ولد مشاعر مناهضة للسعودية في أرجاء المنطقة.

وشددت على أن واشنطن تلح على السعودية وإسرائيل لتكوين تحالف يواجه قوة إيران لكنها استبعدت نجاح تلك الفكرة في ظل وجود مجموعة دول استهلكتها الخصومات بقيادة دولة عظمى تعيش حالة من الفوضى والارتباك.

وأضافت: "محاولة تحقيق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ظل هذه الظروف أمر ليس سهلا بل مهمة مستحيلة".

وتسببت سياسات ترامب في تعزيز نفوذ إيران لكنها ساهمت في حضور روسيا بصورة أقوى من أي وقت مضى في المنطقة.

وتحدثت الشبكة في تقريرها عن "تلذذ" بوتين في إعلان اكتمال مهمته بمساعدة رئيس النظام السوري بشار الأسد بعد النزاع المستمر منذ 2012 وإعلان بدء انسحاب قواته جزئيا من قاعدة حميميم الجوية بسوريا.

وأوضحت أن روسيا واصلت تحسين العلاقة مع تركيا ورعت الدولتان محادثات السلام في أستانة وكانت واشنطن في أفضل الأحوال مجرد "مراقب غير فعال".

واعتبرت الشبكة أن إدارة ترامب تواصل الترنح من أزمة لأخرى على الرغم من أن التباس السياسات الأمريكية ليس بالأمر الجديد وسبق لأوباما أن رسم خطا أحمر للنظام السوري في حال استخدم الأسلحة الكيماوية ولكنه بالفعل استخدمها ودخل أوباما في حرج لأنه لم يفعل شيئا لكنه في النهاية قرر تسليح المعارضة السورية بأسلحة تساعدها على محاربة الأسد دون القضاء عليه.

وقالت إن إدارة ترامب "ورثت إخفاقات مرحلة أوباما واعتمدت عليها لاحقا للتراجع عن اتفاقيات دولية مثل النووي الإيراني ومسألة القدس المحتلة".

وأشارت الشبكة إلى أن حلفاء واشنطن التقليديين أصبحوا يعارضونها علانية ويعودون خطوات للخلف في حين تنتقل الولايات المتحدة والسعودية من أزمة إلى أخرى في المنطقة وتقوم موسكو باستغلال هذه الحالة لإقامة علاقات وثيقة مع إيران وتركيا مع نفوذ غير مسبوق في المنطقة.

وأشارت "CNN" إلى أن عام 2017 وإن رآه البعض "وعرا" في الشرق الأوسط لكنها دعت للتهيؤ إلى الأسوأ عام 2018.

تركيا والقدس: بين الخطاب والممارسة

سعيد الحاج عربي21 2017\12\28

تصدرت تركيا بشكل ملحوظ وعلى مدى الأسابيع الماضية حملة الاحتجاجات الرسمية على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني، لما تفترضه لنفسها من مسؤولية تاريخية عن القدس لأن الدولة العثمانية كانت آخر دولة ذات سيادة عليها قبل الاحتلال، وأيضاً لكونها الرئيس الدوري الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي.

دعت أنقرة لاجتماع طارئ للمنظمة، واتصل الرئيس التركي بعدة رؤساء وقادة من ذوي العلاقة بالموضوع مثل رؤساء كل من روسيا وفرنسا وألمانيا إضافة للرئيس الفلسطيني والعاهل الأردني وبابا الفاتيكان، واستقبل محمود عباس والملك عبدالله الثاني، كما بذلت تركيا دوراً واضحاً في مسار مجلس الأمن ثم الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي طار لها وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي رفقة نظيره التركي مولود تشاووش أوغلو وعلى نفس الطائرة بعد مؤتمر صحافي مشترك في إسطنبول.

رسمت أنقرة منذ البداية منطلقها وحدودها بأن "القدس خط أحمر"، وحدد اردوغان ثلاثة مسارات للرد على قرار ترمب، هي الدعوة لاجتماع منظمة التعاون وحشد الشارع الإسلامي ضد القرار والتهديد باحتمالية قطع العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل". لكن سقف الخطاب التركي كان أعلى بكثير من المخرجات العملية في الممارسة السياسية، خصوصاً قرارات قمة منظمة التعاون الإسلامي وقرار الجمعية العامة.

هذا السقف المرتفع قوبل باستحسان واسع في العالم العربي، لكنه أيضاً أثار الكثير من التخوفات وبعض النقد أو الهجوم على أنقرة. تخوفات بأن يكون خطاباً على هامش الفعل أو بديلاً عنه وليس مقدمة له، وهجوم ذكَّر بالخطوط التركية الحمراء في حماة أو حلب سابقاً. والأمر كذلك، فلا مناص من محاولة البحث في الأمر، إيجاباً وسلباً.

فمن جهة، لا شك أن سقف الخطاب المرتفع جداً عن واقع الفعل وبمفرداته المستخدمة يرفع كثيراً من مستوى التوقعات والطموح من تركيا في الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي، وهو ما ينقلب في العادة إلى خيبة أمل من عدم تحقق تلك التوقعات وذلك الطموح المنتظر من أنقرة.

يزيد من هذا الأثر السلبي أن مخرجات قمة منظمة التعاون الإسلامي لم تكن أبداً على مستوى الحدث وخطورته، وأزعم أنها لا تلبي أبداً الحد الأدنى من مطالب الشعوب عبر قرارات تعترف بـ"القدس الشرقية"

عاصمة لدولة فلسطين، بل لعل ذلك مما يزعج لما يحمله من إشارات تتعلق بـ"القدس الغربية" والاعتراف بدولة الكيان وما يتبع ذلك، إذ أنه من المعروف والمؤكّد عليه أنهم لا يعترفون ولا يقبلون بتقسيم القدس بل هي واحد موحدة بشرقيها وغربيها. يضاف إلى ذلك عدم إقدام تركيا – ولا أي دولة أخرى – حتى الآن على أي خطوة مباشرة تجاه الإدارة الأمريكية لا دبلوماسياً ولا سياسياً ولا اقتصادياً للتعبير بشكل حقيقي ومباشر عن رفض القرار الأمريكي ومحاولة التأثير عليه.

وهناك من رأى أن توتر العلاقات التركية – الأمريكية في الآونة الأخيرة ساهم في رفع حدة النبرة التركية في هذه الأزمة، وذلك صحيح طبعاً ولعله من أبجديات العلاقات الدولية، فمقاربة أي حدث أو أزمة تتأثر بطبيعة الحال بعلاقات أي جهة مع أطراف الأزمة وفواعلها. كما رأى البعض بأن اردوغان والعدالة والتنمية قد استفادا داخلياً من خطابهما إزاء القدس، وذلك صحيح وليس فيه ما يعيب، فالقضايا الحساسة والمهمة رافعة وخافضة لمختلف الدول والفواعل حسب مواقفها.

من هذه الزاوية، يبدو العتب على الخطاب التركي متفهماً وفي مكانه باعتبار حسن الظن بأنقرة وصانعي القرار فيها وانتظار الكثير والمزيد منهم للقدس والقضية الفلسطينية. ولكن، في المقابل، ثمة إيجابيات عديدة لهذا الخطاب هذه أهمها:

أولاً، لم يغب الفعل تماماً عن الموقف التركي، فعقد قمة منظمة التعاون خلال أسبوع والتحرك في الساحة الدولية على مستوى مجلس الأمن والجمعية العامة جهد سياسي ودبلوماسي كان لتركيا جهد واضح فيه بغض النظر عن تقييمنا للمخرجات، فضلاً طبعاً عن حركة الشارع التركي اللافتة والحاشدة والتي شارك السياسيون فيها بشكل ملحوظ. فالنقد هنا ينبغي أن يدور حول سقف الفعل لا ادعاء غيابه.

ثانياً، مخرجات قمة منظمة التعاون جماعية وليس فردية وتؤخذ بالتوافق، وبالتالي فمن الصعب محاسبة كل دولة بعينها – هنا تركيا – عليها. وبالتالي تحاسب كل دولة وفق قراراتها الذاتية الفردية وليس مخرجات القمة الجماعية التي تعبر عادة عن الحد الأدنى للتوافق. ربما من المهم هنا الإشارة لضرورة عدم المبالغة في مخرجات القمة واعتبار قراراتها "تاريخية"، فيما هي تحمل "رمزية" سياسية فقط في مواجهة قرار ترمب.

ثالثاً، لا يمكن التقليل من أهمية الخطاب بمفرده حتى في ظل انخفاض سقف الفعل، فالخطاب جزء من السياسة وله دلالاته وتأثيراته وليس منبتاً عن الفعل. وبالتالي فحدَّة الخطاب التركي هنا إيجابية من إحدى زوايا النظر، ولعلها استثارت ردود فعل "إسرائيلية" أكثر من غيرها من تصريحات الدول الأخرى.

ومن المفيد هنا النظر لمفردات الخطاب التي لم تكتف بالرد على ترمب أو تحذيره من آثار قراره على "عملية السلام"، وإنما تخطت ذلك لمهاجمة الكيان الصهيوني نفسه ونعته أكثر من مرة ومن قمة الهرم السياسي التركي بأنه "دولة احتلال ودولة إرهاب"، وهذا خطاب لا يمكن التهوين منه بحال من الأحوال.

رابعاً، لعب سقف الخطاب التركي دوراً إيجابياً في إحراج بعض الدول الأخرى ولو ضمناً ورفع سقف خطابها أو موقفها هي أيضاً، إما اقتناعاً أو تقليداً أو حتى غيرة وغضباً من الدور التركي في هذه القضية.

خامساً، لا يمكن التقليل من الأثر الإيجابي لخطاب اردوغان تحديداً في وعي الشعب التركي بالقضية الفلسطينية، سيما في شرحه لمراحل احتلال فلسطين بالصور والخرائط. هذا الجهد – رغم بعض الدبلوماسية الاضطرارية فيه – مهم جداً لنقل العاطفة التركية الجياشة والمشكورة مع القضية الفلسطينية لأبعاد أعمق وعياً وأطول مدى وأكثر تأثيراً، وهذا دور بارز للرئيس التركي بما له من منصب وتأثير وكاريزما ومكانة لدة اطياف واسعة من الشعب.

أخيراً، وفي المحصلة، لا شك بأن سقف الخطاب التركي في قضية القدس كان أعلى بكثير من مستوى الفعل والقرار الأمر الذي أثار بعض التحفظات والتخوفات والنقد، وهي مشروعة بطبيعة الحال لخطورة الحدث وارتفاع سقف التوقعات من تركيا سواءً بسواء. الأمر الذي يدفع لحث أنقرة على سقف فعل أعلى، ولكن ليس على قاعدة نكران الفعل من الأصل أو التهوين تماماً بأهمية الخطاب القائمة بذاتها.

الجهد التركي مشكور ومقدَّر، ولكن ما زال مطلوباً من تركيا وقيادتها الكثير من الفعل على مستوى العلاقات مع دولة الاحتلال ومع الولايات المتحدة الأمريكية، سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً، حماية للقدس وتقوية للدور التركي في قضيتها وحرصاً على مصداقية أنقرة واستثماراً لأوراق وقتها وتناغماً مع سقف التوقعات الفلسطينية والعربية والإسلامية منها وحثاً للدول الأخرى على خطوات مشابهة.

إن تركيا قادرة على اتخاذ مواقف أعلى سقفاً من المواقف الحالية وبعيداً عن بيروقراطية وجماعية منظمة التعاون الإسلامي، إن كان على صعيد قطع العلاقات مع دولة الاحتلال (وهو مطلب طيف مهم من الشعب التركي أيضاً)، أو على صعيد الإجراءات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة مثل استدعاء السفير التركي للتشاور أو تسليم سفير واشنطن مذكرة احتجاج بالحد الأدنى، ثم التدرج لما هو أعلى وفق التعاملات الدبلوماسية، وهو – للأسف – ما لم تقم به أي دولة عربية أو إسلامية حتى الآن.

تستطيع أنقرة ذلك، ومنتظر منها أن تفعل ذلك، وأرجو ان تكون تصريحات الرئيس التركي مؤخراً عن خطط بديلة وخطوات تركية قادمة تصب في هذا الاتجاه، فالقدس والقضية الفلسطينية تستحقان بذل كل الجهود من جميع الأطراف، خصوصاً تركيا بمكانتها ومسؤولياتها ودورها في القضية الفلسطينية وتمثيلها للشعب التركي الشقيق.

تركيا.. تفخيخ صراع البحر الأحمر

ياسر محجوب الحسين الجزيرة نت 28\12\2017

يبدو أن زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للسودان أيام 24 و25 و26 ديسمبر/كانون الأول الحالي، قد فخخت الصراع المكتوم حول البحر الأحمر.

وكانت العلامة البارزة في زيارة أردوغان، زيارته لبورتسودان وسواكن على الساحل الغربي للبحر الأحمر، اللتين تبعدان عن العاصمة الخرطوم نحو 675 كيلومترا. ليس هذا فحسب، إذ أعلن أردوغان من هناك موافقة نظيره السوداني عمر البشير على خطة تركية لتطوير جزيرة سواكن التي تضم منطقة أثرية تاريخية تعود للحقبة العثمانية، الأمر الذي صب مزيدا من الزيت على صراع النفوذ المتنامي في البحر الأحمر في ظل تعقيدات إقليمية مستعصية.

وحاول الجانبان السوداني والتركي تفادي استفزاز الدول الإقليمية، بالإشارة إلى أن الاتفاق يهدف إلى ترميم الأثار وتنشيط السياحة. وقال أردوغان إن "بلاده تهدف إلى ترميم ما دمره الاستعمار البريطاني للجزيرة التي كانت يوما مركزا للدولة العثمانية في البحر الأحمر"، وأكد أن "الجزيرة ستكون بمثابة قاعدة انطلاق الأتراك نحو الديار السعودية في طريقهم لأداء الحج والعمرة، ضمن سياحة مبرمجة".

بيد أن تقارير تحدثت في نفس الوقت عن وجود ملحق سري للاتفاق، في إشارة إلى جانب عسكري وسياسي يتعلق بالصناعات العسكرية بين بلاده والسودان، خاصة أن محللين أتراكا تحدثوا عن الأهمية الإستراتيجية والعسكرية لجزيرة سواكن والنابعة من أهمية البحر الأحمر باعتباره ممرا مائيا شديد الأهمية لكل القوى الدولية.

فما انعكاسات الخطوة على صراع النفوذ في البحر الأحمر؟ في ظل دخول كل من تركيا وروسيا على الخط، الأمر الذي يعيد رسم النفوذ في البحر الأحمر ويعكس بالضرورة تغييرا في خريطة التحالفات الإقليمية في منطقة البحر الأحمر الملتهبة بالصراع في اليمن والأزمة الخليجية وحصار دولة قطر، وغير بعيد عن تقاطعات القضية تنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير عند مدخل خليج العقبة شمال البحر الأحمر للسعودية.

ممر مائي إستراتيجي

ظل البحر الأحمر منذ زمن موغل في القدم مسرحا للصراع الدولي بين القوى العظمى في فترات تاريخية متعاقبة. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، دخلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق في نطاق الصراع والتنافس على البحر الأحمر، لفرض نفوذهما على هذه المناطق والاستحواذ على مزاياها الإستراتيجية والسياسية والجغرافية والاقتصادية.

وترتكز أهمية البحر الأحمر الإستراتيجية بشكل أساسي إلى موقعه الجغرافي المؤثر في العلاقات الإقليمية والدولية. ويقع هذا البحر متوسطا قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشكّل إضافة لذلك نقطة التقاء إستراتيجية بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.

ومثّل العام 1869 نقلة نوعية في الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر، وذلك بالتزامن مع افتتاح قناة السويس في مصر لتربطه لأول مرة بالبحر الأبيض المتوسط، فيصبح أقصر وأسرع ممر بحري بين الشرق والغرب، وبديلا في ذات الوقت لطريق رأس الرجاء الصالح الطويل في حركة التجارة الدولية.

ولاحقا ومع اكتشاف النفط الخليجي الذي أصبح أكبر مشغل لماكينة الصناعة الأوروبية والأميركية، تحول البحر الأحمر إلى طريق نفطي إستراتيجي. وفي نفس الوقت أصبح ممرا لنقل السلع المصنعة من أوروبا إلى أكبر سوق لها في آسيا وأفريقيا، لتدخل كل من الصين واليابان والهند في زمرة القوى الاقتصادية العالمية المؤثرة التي يمثل لها البحر الأحمر ممرا حيويّا لتجارتها وحراكها الاقتصادي.

ويشكّل البحر الأحمر همزة وصل بين الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي، وهو الطريق الرئيسية التي تسلكها القوى الدولية لتحريك قواتها بين قواعدها المختلفة والمنتشرة حول العالم ونقلها إلى مناطق النزاع.

التحالفات الإقليمية والدولية

الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر وتقاطعات مصالح القوى الدولية والإقليمية تعمل على استدامة المخاطر المحدقة بأمن هذ الممر الحيوي، وهي كثيرة ومتنوعة ومطردة. وأصبح النفوذ في هذا الممر –وحوله– هدفا لقوى إقليمية مترسخة مثل روسيا والولايات المتحدة الأميركية، أو صاعدة مثل تركيا وإيران وإسرائيل. وتتدلق مجمل أوضاع البحر الأحمر في مسار جيوستراتيجي ذي إسقاطات طويلة الأمد على المنظومة الدولية والإقليمية.

واليوم ثمة محوران، الأول: الولايات المتحدة الذي يضم السعودية ومصر والإمارات وإسرائيل من طرف خفي. والمحور الثاني: روسيا ويضم تركيا وقطر والسودان. فيما تبدو إيران متربصة بالبحر الأحمر من البوابة اليمنية. وهي إن كانت واضحة العداء للمحور الذي يضم السعودية، فإنه لا يمكن تصنيفها بأي حال ضمن المحور الذي يضم تركيا. ولذا يصبح القول إن المنطقة تشهد تحولا جديدا يضم نظاما متعدد التحالفات أكثر من كونه نظامين أو تحالفين، الأمر الذي يعزز فرضية عدم الاستقرار.

ويبدو أن الرئيس أردوغان يعطي أهمية للتواجد العسكري في البحر الأحمر عبر البوابة السودانية، ولا يخفي عزمه إعادة نفوذ تركيا إلى القارة السمراء كما كانت قبل قرن من الزمان، إذ حظيت جزيرة سواكن السودانية بمكانة مهمة في عهد الدولة العثمانية، وكانت مركزا لبحريتها في البحر الأحمر، وضم ميناؤها مقر الحاكم العثماني لمنطقة جنوب البحر الأحمر بين عامي 1821 و1885.

وتراقب تركيا ما يجري في منطقة البحر الأحمر التي تشهد تنافسا محموما للسيطرة والتوسع، فقد سلّمت مصر جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، كما تسعى إسرائيل لإقامة مشروع قناة إسرائيلية موازية لقناة السويس، فضلا عن قناعتها بأن البحر الأحمر والسودان يشكلان معبرا مهما للتعاون التجاري والأمني مع دول أفريقيا.

ومن جهة أخرى، وربما بسبب صعوبة انضمام تركيا لمنظومة الاتحاد الأوروبي، لجأت أنقرة إلى تكثيف انخراطها في المنطقة عموما، ووظفت علاقتها –على سبيل المثال بقطر– تحقيقا لهذا الهدف، ودفعت الأزمة الخليجية وحصار قطر نحو تعميق التعاون بين أنقرة والدوحة، حيث عمد الطرفان إلى تفعيل التواجد العسكري التركي في قطر. ومعلوم أن لدى تركيا قاعدة عسكرية في الصومال، وتعكف على تدريب نحو 11 ألف جندي صومالي.

كما حرصت تركيا على تعزيز علاقاتها مع موسكو وتجاوزت بسرعة أزمة إسقاط الطائرة الروسية، بل وقعت اتفاقا لاستيراد منظومات دفاع جوي روسية تسمى "إس 400". وفي هذا الإطار عقدت مباحثات تركية قطرية سودانية في الخرطوم بالتزامن مع زيارة أردوغان لها، على مستوى رؤساء الأركان في الدول الثلاث.

في ذات الوقت اتفقت قطر مع السودان على إنشاء أكبر ميناء على ساحل البحر الأحمر، وسط تنامي التعاون بين البلدين في العديد من المجالات. وتنوي قطر أيضا تطوير ميناء بورتسودان ليكون أكبر ميناء

للحاويات يخدم السودان وجيرانه. الأمر الذي يبطل مستقبلا آثار الحصار المفروض عليها من جانب المحور السعودي. والميناء السوداني الجديد حال إنشائه سيكون مركزا اقتصاديا حيويا مهما، يؤثر على ميناء جبل علي في دبي وبقية الموانئ التي تسيطر عليها الإمارات في القرن الأفريقي، كما سيعزز من نفوذ قطر على ساحل البحر الأحمر.

وفي إطار هذا الحلف غير المعلن، تسعى روسيا لموطئ قدم في منطقة البحر الأحمر بعد سيطرتها على الأوضاع في سوريا. ومن هنا أتت فرصة العرض السوداني مغرية كثيرا لروسيا. وكان الرئيس السوداني البشير قد طرح في زيارته الأخيرة لروسيا نوفمبر/تشرين الثاني الماضي على نظيره الروسي فلاديمير بوتين، فكرة بناء قاعدة عسكرية روسية على ساحل البحر الأحمر، في إطار التعاون العسكري بين البلدين والتأمين وحماية السودان من التربصات الخارجية وخاصة التحركات العدائية للولايات المتحدة الأميركية.

من جانبها تحاول إيران السيطرة على مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر عن طريق حلفائها الحوثيين، وتنافس السعودية في النفوذ على اليمن، وبالمقابل تكسب ثقلا إقليميا وسياسيا واقتصاديا، وكذلك تمتلك وجودا عسكريا في عدد من الدول التي تطل على البحر الأحمر، مثل إريتريا التي اتجهت إلى التحالف مع طهران نكاية بواشنطن التي تناصبها العداء. وتستطيع طهران من خلال علاقتها مع أسمرا تهديد المصالح الأميركية والغربية، عبر تعزيز حضورها في باب المندب.

محور السعودية مصر إسرائيل

أما محور السعودية ومصر والإمارات، ومن خلفه الولايات المتحدة وإسرائيل، يعمل في اتجاهات مختلفة على السيطرة والنفوذ في البحر الأحمر؛ وتعتبر مصر البحر الأحمر مكانا إستراتيجيا ومهما لأمنها القومي بشكل خاص، لاعتماد اقتصادها بشكل كبير على ما تدره قناة السويس من مدخول. فيما تعتبر إسرائيل البحر الأحمر إستراتيجيا بشكل خاص، لأنه يعتبر منفذها التجاري مع دول آسيا. ومن قبل بنت الولايات المتحدة الأميركية أكبر قاعدة عسكرية لها في أفريقيا، بدولة جيبوتي التي يتمركز فيها نحو أربعة آلاف جندي.

وتمكنت السعودية من خلال الحرب في اليمن، من السيطرة على عدد من الموانئ المهمة المطلة على باب المندب والبحر الأحمر، فيما تهدف حليفتها الإمارات إلى السيطرة على ميناء الحديدة وهو ثاني أكبر موانئ اليمن، كجزء من الإستراتيجية الإماراتية في محاولة السيطرة على أهم الموانئ البحرية في الإقليم.

على صعيد آخر كان تسليم مصر جزيرتي تيران وصنافير للسعودية بعد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين في أبريل/نيسان 2016، قد فرض وضعا جيوستراتيجيا جديدا، مكن السعودية من السيطرة على مناطق إستراتيجية في البحر الأحمر. وتتحكم جزيرتا تيران وصنافير في مدخل خليج تيران الممر الملاحي الرئيسي المؤدي إلى ميناء إيلات الإسرائيلي على خليج العقبة. لكن انتقال الجزيرتين إلى السيادة السعودية كان محملا بالالتزامات الواردة في اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، مما يعني أن السعودية ستحل طرفا ثالثا في هذه الاتفاقية، وهذا يعني عمليا وجود علاقات سعودية مع الجانب الإسرائيلي.

هل سيستجيب ترامب لطلب سفيره فريدمان رفع صفة الاحتلال عن الضفة والقدس؟

واشنطن- "القدس" دوت كوم- سعيد عريقات- 2017\12\29

أفادت مصادر مطلعة في واشنطن الخميس، أن وزارة الخارجية الأميركية رفضت طلباً قدمه سفيرها لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، برفع صفة "المحتلة"، من الوثائق الرسمية، عند وصف الضفة الغربية.

وعلمت "القدس" أن طلب فريدمان لا يحظى بأي قبول في أروقة وزارة الخارجية، ولكن إصرار فريدمان أدى إلى موافقة الوزارة على "رفع المسألة إلى الرئيس دونالد ترامب ليتخذ قرارا بشأنها".

وليست هذه المرة الأولى التي تعارض فيها الخارجية الأميركية مواقف وتصريحات للسفير فريدمان، إذ اضطرت المتحدثة باسم الوزارة هيذر ناورت يوم 28 أيلول الماضي في معرض ردها على سؤال وجهته لها "القدس" بشأن تصريحات فريدمان التي قال فيها أن "2% فقط من الضفة الغربية محتلة" كونه يعتبر المستوطنات المقامة في الضفة الغربية "جزءا من إسرائيل"، وقد اضطرت ناورت لرفض تصريحات فريدمان تلك، وقالت في حينها "إن مواقف السفير (فريدمان) لا تعكس تغييرا في السياسة الأميركية إزاء القضية".

ولكن الممارسات التنفيذية على الأرض من قبل إدارة الرئيس ترامب منذ ذلك الحين وحتى اليوم أثبتت عكس ذلك، وأن هناك تغيرات جذرية في سياسة الولايات المتحدة تجاه مفهومها للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أصدرت وزارة الخارجية الأميركية يوم 18 تشرين الثاني الماضي قرارا بإغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وهو القرار الذي تراجعت عنه بعد أسبوع ومن ثم قرار الرئيس الأميركي ترامب يوم 6 كانون الأول الجاري الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في خرق مفضوح لقرارات الشرعية الدولية وسياسة الولايات المتحدة التقليدية في اعتبار القدس الشرقية أراض محتلة.

وكان السفير الأميركي في تل أبيب ديفيد فريدمان، وهو أحد أشد مناصري حركة الاستيطان منذ نشوئها، قد طلب مؤخرا من وزارة الخارجية الأميركية "التوقف عن استخدام مصطلح الاحتلال لوصف وجود إسرائيل في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والقدس الشرقية".

ويصف فريدمان الضفة الغربية المحتلة بـ "يهودا والسامرة" وأنها تحت "احتلال مزعوم" وذلك في مقابلاته مع أجهزة الإعلام الإسرائيلية، مؤكداً أنه يعتبر المستوطنين الإسرائيليين ومستوطناتهم "جزء من إسرائيل.

ويدعي فريدمان الذي جاء إلى موقعه كسفير دون أدنى خبرة في أمور سياسة الولايات المتحدة الخارجية (خبرته تنحصر بالدفاع عن قضايا الإفلاس المالي)، يدعي انه "كان متوقعا دائما عندما اعتمد القرار 242

في 1967 بأن تتمكن إسرائيل من ضمان حدود آمنة" أي احكام سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية المحتلة وضم معظمها لإسرائيل في نهاية المطاف كما فعلت في القدس الشرقية إثر احتلالها، كون "الحدود التي كانت موجودة آنذاك، حدود 1967، كان ينظر إليها الجميع على أنها حدود غير آمنة، لذلك ستحتفظ إسرائيل بجزء هام من الضفة الغربية ، وستعيد ما لم تكن بحاجة إليه من أجل السلام والأمن" بحسب قوله. يشار إلى أن قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي اعتمد بالإجماع يوم فى 22 تشرين الثاني1967 في إعقاب حرب 5 حزيران بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ويشير القرار إلى "عدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، يمكن لكل دولة في المنطقة أن تعيش فيه في أمن" بما يقتضي "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في الحرب".

هتافات في إيران تطلب «الموت لروحاني»: لا غزة ولا لبنان... غادروا سورية

لندن – رويترز 2017\12\29

نزل مئاتٌ من الإيرانيين أمس إلى الشوارع في مدينة مشهد، ثانية كبريات مدن البلاد، للاحتجاج على ارتفاع الأسعار، وهم يرددون شعارات مناهضة للحكومة. واتسعت الاحتجاجات لتشمل مدناً عدة.

وفي لقطات مصورة انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، ظهر محتجون في مشهد شمال غربي إيران، وهم يهتفون: «الموت (للرئيس حسن) روحاني» و «الموت للديكتاتور»، كما هتف بعض المحتجين: «غادروا سورية ... فكروا بنا»، في انتقاد لنشر إيران قوات هناك دعماً للرئيس بشار الأسد، وتقديم تمويل لدعم الاقتصاد السوري.

كما رددوا: «لا غزة ولا لبنان، حياتي لإيران»، في إشارة إلى الغضب في بعض الدوائر بتركيز الحكومة على القضايا الإقليمية بدلاً من تحسين الظروف داخل البلاد.

وأفادت «شبكة نظر» إلى تنظيم تظاهرات صغيرة في يزد في الجنوب، وشاهرود في الشمال، وكاشمر شمال شرقي إيران، إضافة إلى احتجاجات في نيسابور قرب مشهد. وكتب رئيس تحرير الشبكة بيام برهيز على «تويتر»: «من غير الواضح من هو الشخص أو الجماعة التي نظمت هذه الاحتجاجات، ولكن معظم الشعارات موجهة ضد روحاني». وأضاف في تغريدة ثانية أن رسالة تدعو إلى عدم التظاهر «بسبب غلاء الأسعار» تم تداولها أخيراً على «تلغرام».

ولم يُحقق الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع قوى عالمية عام 2015 للحد من برنامجها النووي في مقابل رفع غالبية العقوبات الدولية المفروضة عليها، نتائج اقتصادية للقاعدة العريضة من الناس تقول الحكومة إنها ستتحقق، في وقت يعتبر روحاني أن هذا الاتفاق هو إنجازه المميز. ويعتقد إيرانيون كثر أن وضعهم الاقتصادي لم يتحسن بسبب الفساد وسوء الإدارة.

ويقول مركز الإحصاءات الإيراني إن نسبة البطالة بلغت 12.4 في المئة في السنة المالية الحالية، ما يمثل ارتفاعاً نسبته 1.4 في المئة عن العام الماضي. وهناك نحو 3.2 مليون عاطل من العمل في إيران، فيما يبلغ عدد سكانها 80 مليون نسمة.

ونقلت وكالة الطلاب للأنباء (شبه رسمية) عن حاكم مشهد محمد رحيم نوروزيان، قوله إن «التظاهرات غير قانونية، لكن الشرطة تعاملت مع الناس بتسامح». وأضاف أن عدداً من المحتجين اعتُقل بسبب «محاولته إلحاق أضرار بممتلكات عامة».

الكشف عن اتفاق سري بين أمريكا وإسرائيل ضد إيران.. تفاصيل

لندن- عربي21 2017\12\29

الإدارة الأمريكية وإسرائيل تتفقان بما يتصل بالاتفاق النووي الإيراني وبرنامجها الصاروخي- أرشيفية

كشف موقع "تايمز أوف إسرائيل"، عن اتفاق سري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضد إيران بما يتصل بالملف النووي، التهديد الصاروخي، والتواجد السوري في إيران وعلاقتها بحزب الله.

وبحسب ما نشرته الصحيفة في تقريرها الذي تستعرضه "عربي21"، فإن الحليفتين إسرائيل والولايات المتحدة "وقعتا سرا مذكرة تفاهم مشتركة واسعة النطاق، تنص على التعاون الكامل في مواجهة الخطة النووية الإيرانية وبرامجها الصاروخية وأنشطتها التهديدية الأخرى".

وأوردت الصحيفة أن الطرفين وقعا على الوثيقة السرية في 12 كانون الأول/ ديسمبر الجاري، في البيت الأبيض.

وجاء توقيع الاتفاقية بعد محادثات مكثفة بين ممثلي أنظمة الاستخبارات والدفاع الإسرائيلية والأمريكية الكبرى، بقيادة مستشاري الأمن القومي الأمريكي والإسرائيلي، هـ.ر. ماكماستر ومئير بن شباط، على التوالي، بحسب الصحيفة التي نقلت أن القناة العاشرة الإسرائيلية ذكرت تفاصيل الأمر.

وأفادت بأن مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين كشفوا عن أن الوثيقة تهدف إلى ترجمة المواقف التي حددها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من إيران إلى "خطوات فعلية".

وفي التفاصيل، نقلت الصحيفة أنه جرى "اجتماع سري" في البيت الأبيض، تم الاتفاق فيه على استراتيجية وسياسة خاصة بشأن إيران، وأنه جرى على وجه التحديد، "الاتفاق على تشكيل فرق مشتركة لمواجهة مختلف جوانب التهديد الإيراني".

ومن بين الأمور التي ستتعامل معها هذه الفرق المشتركة، النشاط الإيراني في سوريا، ودعم طهران لمنظمة حزب الله.

وسيتعامل فريق مشترك آخر مع كل من الأنشطة الدبلوماسية والاستخبارية الرامية إلى التصدي لطموحات إيران النووية.

وبحسب الموقع الإسرائيلي، فإن فريقا ثالثا مشتركا سيتصدى لبرنامج إيران للصواريخ الباليستية، وجهودها الرامية إلى بناء منظومات صاروخية دقيقة في سوريا ولبنان.

وأشار إلى فريق رابع، "سيشرف على التحضير لأي تصعيد من جانب إيران وحزب الله".

وأفاد الموقع بأن مكماستر وبن شباط وقعا على الاتفاقية، نقلا عن مصدر "رفيع في الحكومة الأمريكية" و"كبار المسؤولين الإسرائيليين".

وعززت القناة العاشرة تقريرها بتصريحات لمسؤولين إسرائيليين، أعلنوا أن "الاجتماع أكد أن الولايات المتحدة وإسرائيل متفقان على التيارات والمناهج في المنطقة، وأنهما توصلا إلى اتفاق حول الاستراتيجيات والسياسات المطلوبة للتعامل معها".

واحتفل مراسل القناة العاشرة بالأمر، وقال: "مع كل الاحترام الواجب لإعلان الرئيس ترامب بشأن القدس عاصمة لإسرائيل، فإن التفاهمات الدرامية في 12 كانون الأول/ ديسمبر سيكون لها تأثير أكبر بكثير على أمن المواطنين الإسرائيليين".

عام 2017: "انتصارات" بنشوة زائفة

ديفيد هيرست عربي21 29\12\2017

بعد عام من الأحداث الدرامية المتلاحقة، يصحو أولئك الذين ظنوا أن بإمكانهم إعادة ترتيب الشرق الأوسط ليصبح على الصورة التي يتمنون وبالطريقة التي تعود عليهم بالربح على الصداع الذي جلبوه لأنفسهم.

ثلاثة أحداث حددت معالم الشرق الأوسط في عام 2017، صور كل واحد منها على أنه نصر عسكري مؤزر أو عمل إصلاحي جريء.

كان النجاح كـ"المادة المسكرة" في تأثيرها على دماغ المنتصر، أما النشوة الناجمة عن ذلك فلم تدم طويلا.

وكل حدث من هذه الأحداث أطلق بدوره العنان لتغير في التحالفات الإقليمية لم يكن ليخطر ببال.

وبعد مرور عام، يبدو صباح اليوم التالي أقل بهجة في أعين المحركين والمدافعين لهذا العالم العربي الجديد والشجاع عما كان عليه الحال في الليلة الفائتة.

حرب بالخيار

أول نصر تحقق في ذلك العام كان من نصيب الروس الذين استعادوا السيطرة على حلب في الأيام الأخيرة من عام 2016.

لقد احتفل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتنصيب نفسه الحاكم الإمبريالي الجديد لسوريا بالمشي مخلفا وراءه بشار الأسد، الرئيس السوري الذي يتفضل عليه بوتين بإنقاذه.

حصل ذلك في استعراض عسكري داخل قاعدة حميميم في اللاذقية. ربما دون وعي من بوتين، كان المشهد نسخة طبق الأصل من استعراض لحاكم روماني قديم.

كانت سوريا، بالنسبة لبوتين، حربا بالخيار، فروسيا ليس لها حدود مشتركة مع أي دولة عربية وكان بإمكانها أن تترك دمشق تسقط دون أن يمس ذلك روسيا بسوء، إلا أن بوتين قرر أن يقحم نفسه بقوة عسكرية كانت في حينه موضع سخرية من حلف الناتو، على اعتبار أنه يقوم بمغامرة بلا هدف.

لكنه أراد أن يثبت فكرة، ليس فقط بشأن قوته الجوية ولكن أيضا بشأن النظام الدولي الجديد أيضا، مفادها أن أمريكا لم تعد تملك احتكار الخيار العسكري، ولا حق الاعتراض على الخيارات العسكرية للآخرين. ولقد أثبت ذلك فعلا.

إلا أن العواقب الاستراتيجية لذلك التدخل لم تكن بالبساطة التي يمكن لروسيا المنكمشة، والبقية الباقية من القوة العسكرية الكونية التي كان الاتحاد السوفيتي يوما يملكها، أن تتحملها منفردة، ولذلك ما لبث بوتين أن اكتشف أنه بحاجة إلى حلفاء.

بات الأسد الآن عبدا لسيدين: روسيا وإيران، رغم أن مصالح البلدين تتباين، وبشكل خاص بشأن مصير الرئيس السوري، وفي هذا خالف الأسد النهج الذي كان يلتزم به والده من قبل.

فقد كان حافظ الأسد يحتفظ بعلاقات قوية مع إيران وأمريكا في الوقت نفسه، وساعد جورج بوش الأب ضد منافسه البعثي صدام حسين في حرب الخليج الأولى.

لقد حافظ الوالد على استقلال بلده بينما فرط ابنه بذلك الاستقلال، وبرز حافظ الأسد في صورة الحاكم القوي بينما يظهر ابنه في صورة المشلول.

يحتفظ بوتين الآن بقاعدتين دائمتين على ساحل البحر المتوسط، ولكنه في الوقت نفسه يجد يديه مغلولتين بالحطام والدمار الذي آلت إليه سوريا. ولو كان الاتحاد السوفيتي قد أنفق مالا في الشرق الأوسط، ها هي روسيا الفيدرالية تأتي لتجنيه.

وفي هذا السياق لا تُجدي بوتين نفعا طائراته المقاتلة، فهو بحاجة إلى الاستقرار، تلك السلعة المستعصية التي لا هو ولا إيران يملك توفيرها لملايين السوريين الذين سعوا لإنهاء حكم سلالة الأسد، والذين فقدوا كل شيء في هذه الحرب.

ولذلك فإن موسكو وطهران كلاهما تحتاجان إلى تركيا. أما إيران فتحتاج تركيا لإحداث توازن مع روسيا وللتواصل مع العالم السني. في الوقت نفسه تسعى إيران جاهدة لإصلاح الأمور بينها وبين حماس وبينها وبين الإخوان المسلمين في تركيا بعد الأضرار التي نجمت عن تدخلها في سوريا.

وإذا ما أرادت روسيا تحقيق مكاسب من استثمارها في سوريا، على شكل مبيعات سلاح وإقامة مفاعلات نووية، فإنها هي الأخرى بحاجة إلى القفز فوق الانقسام الطائفي.

المعسكر المنافس

في المقابل، تحتاج تركيا إلى كل من روسيا وإيران، وخاصة بعد أن فصلت نفسها، على الأقل من الناحية النفسية، عن الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن كل واحدة من هذه الدول لديها أجندة مختلفة في سوريا، إلا أنها في الوقت الحالي تقف في مواجهة مصير واحد وتتصدى لخصوم مشتركين.

بدأ بوتين يدرك أن ثمة فرقا كبيرا بين أن تخرج أمريكا والسعودية من سوريا وأن تصبح سيد حرب أهلية بالية. ما من شك في أن ثوار سوريا تلقوا ضربات قاصمة تحت وطأة سلاح الجو الروسي، ولكن ما زال جمر النزاع متقدا تحت الرماد.

وأما النصر الثاني فأحرزه المعسكر المنافس الذي يتكون من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل فيما حصل عليه دونالد ترامب في الرياض من ترحيب وإشادة.

كان يفترض أن يبشر ذلك بانطلاق تحالف جديد بين الدول العربية السنية "المعتدلة" في مواجهة إيران والإسلام السياسي وأي تمرد محلي أو أمير منافس يتحدى طغيانهم.

يبدو هذا التحالف على الورق ممسكا بالأوراق كافة: أضخم صناديق ثروة سيادية، وأكبر جيوش، وحراس شخصيين غربيين، وهاكرز، ومساندة إسرائيلية. أما في الواقع، فإن تحالف الطغاة المعاصرين يعاني من العمى، وتحجب عنه الرؤية سحب من خداع الذات.

ما الخلل الذي يمكن أن يحدث؟

كانت خطتهم، مثلها في ذلك مثل ثروتهم، غاية في العظمة والأبهة. ولم تكن تقتصر فقط على شغل الفراغ الذي سيوجده انسحاب أمريكا كقوة هيمنة إقليمية في القرن الحادي والعشرين، وإنما للسيطرة على الاتصالات والمواصلات والتجارة في كل المنطقة المحيطة بالعالم العربي السني، من خلال الموانئ والجزر وخطوط التجارة بدءا من خليج عمان باتجاه قناة السويس غربا وباتجاه إفريقيا جنوبا – فيما يعدّ تشكيلا جديدا لنمط من الامبراطوريات المحمولة بحرا، التي كانت سائدة في القرن السادس عشر.

كان لزيارة ترامب ما بعدها، حيث توالت سلسلة من الإجراءات غير المسبوقة. بادئ ذي بدء فرض الحصار على قطر، ثم أطيح بالأمير محمد بن نايف، أكبر أبناء عم محمد بن سلمان سنا، ثم جاءت حملة التطهير التي شنت على الأمراء، وبعد ذلك صدر الأمر لرئيس وزراء لبنان سعد الحريري بالاستقالة من منصبه، ثم صدرت تعليمات للرئيس الفلسطيني محمود عباس بالتنازل عن القدس الشرقية وعن حق العودة، أو التخلي عن موقعه لمن لديه الاستعداد لأن يقدم على ذلك.

كانت كل رمية لحجارة النرد تكشف عن العقلية السلطوية للرجال الذين أرادوا الهيمنة على المنطقة، رجال لا يبالون لا بالرأي العام ولا بالمحاسبة ولا بالتاريخ ولا بالدين ولا بالثقافة ولا بالهوية. كل هم هؤلاء الرجال هو أن يحكموا وأن يملكوا وأن يصدروا الأوامر، وكل ما عداهم إنما وجد ليدين لهم بالولاء وبالطاعة.

إعلان ترامب

والآن ننتقل إلى الحدث الثالث والأخير.

فبعد مرور مائة عام على إعلان بلفور خرج ترامب على الناس بإعلان خاص به – أي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. ولئن كان الحدثان الأول والثاني قد ولدا هزات، فإن الحدث الثالث أطلق كما هائلا من الطاقة تكفي لإحداث زلزال.

كان من جراء ذلك الزلزال أن اثنين من حلفاء واشنطن العتيقين، ملك الأردن عبد الله ورئيس السلطة الفلسطينية عباس، قفزا من السفينة على الملأ. مد ملك الأردن يده إلى تركيا وسوريا وإيران، بينما أعلن عباس أن الولايات المتحدة لم تعد مؤهلة للقيام بدور الوسيط.

ثم تحولت الحرب الصامتة بين تركيا والإمارات إلى حرب صاخبة، وذلك بفضل تغريدة حولت العلاقة بين البلدين إلى مباراة في الصياح المتبادل.

وذلك أن وزير خارجية الإمارات عبدالله بن زايد آل نهيان أعاد نشر تغريدة تتهم فخر الدين باشا، الحاكم العثماني الذي دافع عن المدينة المنورة في مواجهة القوات البريطانية، بسرقة ممتلكات السكان المحليين ونهب الآثار الدينية التي كانت بجوار قبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم. فرد عليه أردوغان قائلاً: "أيها البائس الذي يفتري كذبا على أجدادنا، أين كان جدك أنت بينما كان جدنا فخرالدين باشا يدافع عن المدينة المنورة؟".

ظل أردوغان محافظا على وتيرة خطابه ذاك حتى عندما حل في السودان التي زارها يوم الاثنين، وأعلن منها إبرام تركيا سلسلة من الصفقات العسكرية والاقتصادية ذات الدلالة الاستراتيجية المهمة.

يمثل السودان أهمية خاصة بالنسبة لمصر، فهو بلد ضخم، وهو بوابتها إلى إفريقيا، وما لبث يسعى لإصلاح علاقاته مع المملكة العربية السعودية على مدى العامين الماضيين.

وتوقف خلال تلك الفترة عن التعاون مع كل من تركيا وقطر، وكان لذلك وقع شديد على المليشيات الإسلامية في مختلف أرجاء ليبيا. إلا أن السودان اليوم بصدد الانتقال من خندق إلى آخر.

الرسالة السودانية

كنت قد كتبت من قبل عن أن السودان بدأ يناله الإرهاق بسبب دوره في اليمن، حيث يزود قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية بأكبر عدد من العناصر المقاتلة التي تشكل قواته البرية هناك. واليوم، هناك تقارير غير رسمية تفيد بأن السودان بدأ فعلا بسحب جنوده من اليمن.

قبل أيام قليلة من زيارة أردوغان، أبلغ السودان الأمم المتحدة باحتجاجه على اتفاقية الحدود البحرية بين السعودية ومصر، التي وافقت مصر بموجبها على التخلي عن جزيرتي البحر الأحمر غير المأهولتين تيران وصنافير، وذلك لاعتباره أن الاتفاقية داست له على طرف، حيث اعترفت السعودية بموجب هذه الاتفاقية بأن منطقة مثلث حلايب الحدودية المتنازع عليها بين مصر والسودان هي جزء من مصر.

كانت زيارة أردوغان بمنزلة فرصة سانحة أمام السودان لتوجيه رسالة إلى الرياض والقاهرة. فقد أعلن الرئيس التركي أنه سُلم جزيرة سواكن في شرق البحر الأحمر ليقوم بإعادة إعمارها. تحتوي الجزيرة على أطلال ميناء بحري عثماني ليس له حاليا أي استخدام بحري استراتيجي مهم.

إلا أن الاتفاقية العسكرية التي أبرمت خلال الزيارة نفسها بين رؤساء أركان كل من تركيا وقطر والسودان على درجة كبيرة من الأهمية.

فهم السعوديون الرسالة القادمة من السودان، حتى إن صحيفة عكاظ وصفت القرار بالسماح لتركيا بإعادة إعمار الجزيرة بأنه "تهديد سافر للأمن القومي العربي".

وقالت الصحيفة: "تسعى تركيا لفرض هيمنتها على منطقة القرن الإفريقي، من خلال تقديم المساعدة العسكرية وإقامة القواعد لنفسها في بلدان إفريقيا".

وأضافت: "تمثل إقامة قواعد عسكرية في السودان تهديدا صريحا للدولة المصرية، وذلك على خلفية العلاقات المتوترة بين القاهرة وأنقرة وتصاعد النزاع المصري السوداني بخصوص حلايب والشلاتين".

صباح اليوم التالي

إذن، كيف يبدو الشكل الجديد للعالم العربي بعد عام من الأحداث الدرامية المتتابعة؟ لقد تقلص مجال النفوذ الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية. بدأ العام المنصرم والمملكة العربية السعودية تترأس مجلس

التعاون الخليجي بأعضائه الستة، التي ما لبثت أن دعت خمسة وخمسين زعيما من الأقطار ذات الأغلبية المسلمة للاستماع إلى ترامب، وهو يعظهم ويحاضر فيهم حول الإسلام المتطرف.

ثم انتهى العام بنزيف حاد في ذلك الدعم، حتى إن السعودية فقدت نفوذها في لبنان بالكامل.

وكما قال أحد السياسيين السنة، لو أن إيران أنفقت مليارات الدولارات سعيا منها لتحويل الرأي العام في لبنان ضد المملكة العربية السعودية، لما تمكنت من تحقيق إنجاز أفضل مما يسره لها السعوديون أنفسهم من خلال إجبارهم لسعد الحريري على الاستقالة من منصبه.

يعتقد محمد بن سلمان أنه طالما ضمن وقوف ترامب وإسرائيل إلى جانبه فلا شيء آخر يهم. إلا أن حسبته تلك ناجمة عن ثلاثة أخطاء جسيمة.

أما الخطأ الأول فهو افتراض أن ترامب سيستمر في رئاسة الولايات المتحدة، وهي الفرضية التي يدحضها ستيف بانون، ضمن آخرين، حيث أخبر مجلة فانيتي فير بأنه لا يمنح ترامب أكثر من نسبة 30% في أن يفلح في تجنب الإنهاء المبكر لفترة رئاسته الأولى، إما بسبب توجيه اتهام له بالخيانة من قبل الكونغرس أو بسبب قرار عزل له تصدره الإدارة؛ تفعيلا للتعديل الخامس والعشرين في الدستور. ودون ترامب ستؤول إلى ركام كل خطط بن سلمان العظيمة.

وأيا كان الرئيس الذي سيخلفه، فإنه لن يسمح بالاستمرار في هذا الطريق المدمر نفسه.

وأما الخطأ الثاني فيتعلق بنظرته لإسرائيل، وما من شك في أن الإسرائيليين أكثر فطنة وحنكة ودارية وأصوب قراءة لما يدور في واشنطن مقارنة بحال السعوديين السذج والمبتدئين.

وهذا ما يفسر مسارعة الإسرائيليين إلى خلق مزيد من الحقائق على الأرض، ووضع آخر لبنات في جدار المستوطنات التي يقيمونها حول القدس.

رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو رجل في عجلة من أمره، لا يريد فقط استكمال ضم القدس الكبرى وإنما يريد أيضا الحصول على توقيع ترامب على ذلك، بينما لايزال في السلطة.

وأما الخطأ الثالث في خطة ابن سلمان فيتعلق بالقدس. وذلك أن إعلان ترامب بشأنها أدى ما بين عشية وضحاها إلى إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، التي تراجع الاهتمام بها بسبب الانتفاضات العربية التي انطلقت عام 2011 والثورة المضادة التي جاءت من بعد، ووضعها تارة أخرى في الصدارة باعتبارها القضية المركزية، ولم تعد سوريا هي الموضوع الرئيسي.

ونتيجة لذلك، لم يعد أمام الفلسطينيين من خيار سوى إشعال انتفاضة ثالثة. ولقد حذر مسؤولو الأمن الإسرائيليون قادتهم السياسيين من المزاج السائد في الميدان، وقالوا لهم إن مستويات التوتر في قطاع غزة تذكرهم بالأوضاع التي كانت سائدة عشية الحرب التي شنت على غزة في عام 2014.

ولعل ذلك ما ينتظر العام 2018، بل لقد أدى صعود طاغية سعودي جديد متمثل في ابن سلمان، بما لديه من طموح في أن يصبح سيد المنطقة، إلى تنشيط وتفعيل المعسكر القطري، الذي يتمتع الآن بمساندة عسكرية تركية وسودانية وبدعم لوجستي من قبل إيران.

المهم أن القضية الفلسطينية عادت إلى الصدارة وباتت هي مركز التباينات بين المعسكرين، وفي هذه الأثناء عاد الإسلام السياسي كلاعب قوي، ولا أدل على ذلك من أن محمد بن سلمان ومحمد بن زايد، وبعد أن لم يبق في أياديهما شيء من الأوراق في اليمن، راحا يغازلان زعماء التجمع اليمني للإصلاح. كما أن أنصار الإسلام السياسي أظهروا ما لديهم من قوة من خلال المسيرات الاحتجاجية التي نظمت في الأردن وحول العالم بشأن قضية القدس.

بدأ العام المنصرم بحالة من الغرور القاتل لدى أولئك الذين ظنوا أن بإمكانهم إعادة ترتيب الشرق الأوسط، ليصبح على الصورة التي يتمنون وبالطريقة التي تعود عليهم بالربح. أما الآن فها هم يصحون من غفوتهم على أوجاع الصداع الذي جلبوه لأنفسهم.

"اليونسكو" تعلن : تسلمنا رسميا إشعارا بانسحاب اسرائيل من المنظمة

باريس – "القدس" دوت كوم – 2017\12\30

ابلغت اسرائيل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) رسميا بانسحابها منها، بعدما كانت اعلنته في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي في خضم انتخاب المدير العام للمنظمة، حسب ما اعلنت (اليونسكو) اليوم الجمعة.

وقالت اودريه ازولاي "بصفتي مديرة عامة لليونسكو تسلمت اليوم الاشعار الرسمي من الحكومة الاسرائيلية المتعلق بانسحاب اسرائيل من المنظمة اعتبارا من 31 كانون الاول (ديسمبر) 2018".

وكانت ازولاي التي أبدت "اسفها العميق" لهذا القرار انتخبت مديرة عامة للمنظمة في 13 تشرين الاول (اكتوبر) الماضي وتسلمت منصبها في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وقالت ازولاي "انه في كنف (اليونسكو) يتسنى للدول التحرك بشكل افضل للمساهمة في تسوية الخلافات التي تتعلق بمجالات اختصاص المنظمة وليس خارجها".

وشددت ازولاي على ان لاسرائيل "العضو في (اليونسكو) منذ 1949" مكانتها الكاملة (...) في كنف منظمة، تلتزم الدفاع عن حرية التعبير، ومكافحة معاداة السامية والعنصرية بكافة اشكالها، وقامت بتطوير برامج تعليمية لتعزيز الوعي في ذكرى المحرقة وتجنب الابادة الجماعية"، مشددة على دور المنظمة "في حوار الثقافات" و"النضال ضد التطرف العنيف".

وبعيد اعلان الولايات المتحدة في 12 تشرين الاول (اكتوبر) الماضي انسحابها من (اليونسكو) اعلنت اسرائيل بدورها الانسحاب من المنظمة، متهمة اياها بالانحياز للفلسطينيين، ومعتبرة انها "مسرح للعبث يشوه التاريخ بدلا من الحفاظ عليه".

واعتبرت المديرة العامة السابقة ايرينا بوكوفا انسحاب الولايات المتحدة واسرائيل من (اليونسكو) ضربة قوية للمنظمة الدولية التي تتخذ من باريس مقرا.

وكان التوتر كامنا منذ سنوات على خلفية مواقف (اليونسكو) المثيرة للجدل حول مدينتي القدس والخليل.

وزاد انضمام فلسطين الى المنظمة في العام 2011 من التوتر، وأدى الى تعليق المساهمات المالية الاسرائيلية والاميركية التي توازي قسما مهما من ميزانيتها.

ويدخل الانسحاب الاميركي من المنظمة حيز التنفيذ أواخر 2018، وستحتفظ بمقعدها بصفة مراقب.

لوموند: كيف ترسخ إيران نفوذها في سورية بعد القضاء على "داعش"؟

باريس ـ محمد المزديوي العربي الجديد 30\12\2017

الحرب التي اندلعت في شهر يونيو/ حزيران 2014 ضد تنظيم "داعش" الإرهابي أتاحت لإيران توسيع تأثيرها في سورية والعراق، تلك الخلاصة التي يحاول مقال طويل في صحيفة "لوموند" تحليل مساراتها. وينطلق المقال من تخصيص صحيفة "أفكار" الإيرانية غلافها للجنرال قاسم سليماني، بهذا العنوان الموارب: "الملك سليمان"، مبرزة صورة للمسؤول عن العمليات الخارجية في الحرس الثوري، أثناء زيارته لمنطقة البوكمال السورية.

وكان الجنرال الإيراني على رأس قوات ساهمت في طرد تنظيم "داعش" من آخر مدينة في سورية، وهو ما عبّرت عنه صُوَر "سيلفي" تبادلها جنودُ هذه القوات مع قوات عراقية حليفة على الحدود مع سورية. وترى الصحيفة الفرنسية أنه بعد ثلاث سنوات من القتال ضد "داعش" في هذين البلدين، منح الجنرال الإيراني نفسَه شرَف الإعلان عن "نصر" نهائي ضد التنظيم المتطرف، في رسالة "مفتوحة" موجهة إلى المرشد الأعلى الإيراني.

وكانت صحيفة "جافان"، المقربة من الحرس الثوري، قد نشرت قبلها بأيام، مقالاً يُلخّص رِهان هذه المعركة، حين كتبت: "إن تحرير البوكمال يعني الانتهاء من المسلك البري للمقاومة، الذي سيفتح أمام طهران ممراً برياً إلى البحر المتوسط وإلى بيروت: إنه حدث كبير في تاريخ إيران الألفي". وهو ما جعل صحيفة "لوموند" ترى ما بين سطور النص "حنيناً إمبراطورياً".

هذا المسلك البري يربط بين ثلاث عواصم عربية تحت التأثير الإيراني: بغداد، دمشق، بيروت، ضمن محور مُوجَّه نحو البحر المتوسط. ويتعلق الأمر بمنطقة نفوذ أكثر مما يتعلق بطريق سيّار حقيقي، كما يحلو لبعض المعلقين في طهران أن يقول. وتتعجب صحيفة "لوموند" الفرنسية من ورود "هذه التعبيرات ذات الرنة الكولونيالية في صحيفة إيرانية".

وتعود الصحيفة الفرنسية إلى الماضي، حين أطلق العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، تعبير "الهلال الشيعي"، بعد سقوط صدام حسين، سنة 2003. وتكتب أن "الهلال" مثل "المسلك" تقريباً، الأمر سيان؛ أي صعود كبير لقوة إيران، المتنافسة مع ممالك الخليج العربي. وتضيف بأن الإيرانيين يطرحون، بإلحاح،

منذ سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، "محور المقاومة لإسرائيل، العدو الأصلي، وللولايات المتحدة، وحلفائها العرب في الخليج".

وترى الصحيفة الفرنسية أن عناصر "داعش" أوشكوا أن يدمروا، سنة 2014، هذا المخطط الإيراني الكبير، حين اكتسحوا محافظات تقطنها غالبية من السنّة في العراق. وكانت بغداد وكردستان، حينها، مهددتين، فأرسلت إيران على الفور مساعدتها ومستشارين عسكريين وأسلحة. أما الولايات المتحدة الأميركية، التي سحبت قواتها من هذا البلد سنة 2011 والتي سمحت لإيران أن تفرض نفسها كقوة وصيّة، فانتظرت ثلاثة أشهر قبل أن تقرر التدخل.

كان تنظيم "داعش"، كما يرى معدّ التقرير، يمثل بالنسبة للإيرانيين "تهديداً وجودياً"، ولكن ما إن تجاوزت إيران فزَعَ الأشهر الأولى حتى منحتها هذه الحربُ فرصة تاريخية. فالدعوة التي أطلقها علي السيستاني للتعبئة ضد "داعش"، في يونيو/ حزيران 2014، منحت للمليشيات العراقية الوفية لإيران فرصة التقدم كطليعة لاستعادة الأراضي.

هؤلاء "الأوفياء" (أفراد المليشيات الشيعية) الذين تكوّنوا مطلع الألفية الثانية خلال مقاومة الاحتلال الأميركي، ثم في الحرب الأهلية التي نشبت إثر ذلك؛ كان العراقيون، إلى وقت قريب، يَعتبرونهم "مُجرمين ومثيري فتن"، كما تشرح الصحيفة، "ولكن السيستاني، الذي لا يحبهم، منحهم بركته، فحصلوا على شرعية وطنية، وبعد ثلاث سنوات من الحرب هزموا خلافة داعش".

وبعد أن عادت الحكومة العراقية إلى المناطق السنية في البلد، فإن وجود هذه المليشيات الشيعية رسم محيط منطقة تأثير إيرانية جديدة بصدد التشكل، وهي تمتد من محافظة ديالى، على الحدود الإيرانية، إلى محافظة الموصل، المتاخمة لسورية. وهي تغطي قطاعات سنية في أغلبها، أو مختلطة تمتد من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي، على تخوم إقليم كردستان. تلك ما تصفها "لوموند" بـ"المراحل الأولى من المسلك الإيراني في الشرق الأوسط".

وهنا، يقول عضو استخبارات كردي عراقي وثيق الصلة بالنظام الإيراني، للصحيفة الفرنسية: "إن إيران ورجالها في العراق، من الناحية السياسية، هم الفائزون الرئيسيون في الحرب ضد داعش"، ويضيف: "في المناطق المحرَّرة، تختار المليشيات المؤيدة لإيران زعماء القبائل أو الوجهاء المحليين، الذين ينشئون مجموعاتهم المسلحة الخاصة بهم في إطار الحشد الشعبي، وهو ما يسمح لهم بإدارة المؤسسات المحلية،

مقابل خدمة المصالح الإيرانية. وفي المناطق التي تنهشها الصراعات، لا يوجد حلّ من أجل الحصول على راتب سوى العمل في المليشيا المحلية".

أرخبيل من الأقليات الشيعية

ترى الصحيفة، كذلك، أن إيران تنشر استراتيجية تأثيرها، أحياناً، على مستوى "ميكروسكوبي"، أي داخل القبيلة والبلدة أو الحي، وتسهر على ذلك الكوادر العليا لـ"الحشد الشعبي"، مثل هادي العامري وأبو مهدي المهندس. وتضيف "لوموند" أن النتائج التي يريدها العامري تكرّست في ولاية ديالى، على الحدود الإيرانية، حيث تسببت هزيمة "داعش" في إنهاء ما بدأه سنة 2003، وهو "تقليم أظافر السُنّة في هذه المُحافَظَة المختلطة".

والنتيجة، هي كما يرويها عضو استخبارات كردي مرتبط بعلاقات وثيقة مع وجوه قبليّة سنية معارضة للتوسع الإيراني: "العنصر القبلي استخدم في ديالى من قبل السنة لطرد بعض العائلات المعارضة أو للتوليف بينها. ولكن بعد هزيمة داعش، أصبح رؤساء القبائل مرغمين على الخضوع أو الرحيل". وهي سياسة جرت أيضاً في ولاية صلاح الدين، المجاورة، بعد الاستيلاء على عاصمتها تكريت، في ربيع 2015. ويضيف هذا المسؤول الكردي: "لقد سهّل القتال ضد داعش المهمة، إذ يكفي تقديم الشخصيات السنية التي لا تتحالف مع الشيعة باعتبارها داعمة للإرهاب حتى تتعرض للتهميش أو التصفية".

إذن، اعتمد المعسكر الموالي لإيران على أرخبيل من الأقليات الشيعية المتفرقة في شمال العراق، خصوصاً في المناطق المتنازع عليها بين الأكراد والحكومة المركزية. وهو ما يدفع مقاتلين شيعة، لإخراج رؤوسهم، والجهر بالوضع الجديد: "قبل مجيء داعش كان الأكراد يسيطرون على المنطقة، ونحن، اليوم، مسلحون ومنظمون، ونمثل سلطة الحكومة المركزية العراقية في مواجهتهم. فإما أن يتعاونوا وإما أن يطردوا، في يوم أو آخر".

كما أن كوادر كتائب "بدر"، التي تترك مهمة السيطرة على الشوارع للجيش والشرطة العراقيين، تهتمّ بملء الفراغ السياسي الذي تركه الأكراد، حكام المدينة منذ سقوط صدام حسين، سنة 2003. وهم من سيقوم بتنظيم شبكات جديدة من الزبائنية بين القبائل السنية. في انتظار أن توطد الانتخابات المقبلة سيطرتهم على المؤسسات المحلية، وتقوي مكانتهم في المنطقة.

لمعسكر المنتصرين جاذبية

وبعد أن كان بترول كركوك تحت الهيمنة الكردية، يُصدَّر نحو تركيا عبر أنابيب، فقد وقع الآن، في قسمه الأكبر، تحت سلطة بغداد. وهو ما يدفع مدير تحرير المجلة المتخصصة "Iraq Oil Report"، بِين فان هوفيلين، إلى القول: "هذا التطور يصب في مصلحة العراق، أولًا، ثم مصلحة إيران، ثانيًا". لأن كردستان العراق "أكثر ضعفًا وأقل ارتباطًا بالمصالح التركية منذ أن أعادت الحكومة الفدرالية السيطرة على الحقول النفطية في كركوك. إنه تطور إيجابي من وجهة نظر طهران".

ولكن في اتجاه الغرب، تقطع مدينة الموصل المسار التوسعي لإيران وحلفائها نحو الصحراء السورية العراقية. فالمعقل السني، وهو ثاني مدينة في العراق، والعاصمة السابقة لـ"داعش"، لم يكن لقمة سهلة، ودامت معركة استعادته تسعة أشهر.

وتتحدث الصحيفة الفرنسية عن خليط من المليشيات التي شاركت في معركة الموصل، التي تشتغل لديها الأيديولوجية الإيرانية بشكل سريع، والتي أصبح أفرادُها يُقسمون بوفائهم للمرشد ولعقائد الثورة الإيرانية. كما أن إيران، باعتمادها على حكام محليين، تستطيع أن تلعب دورَ الوسيط، وتساهم في حل الصراعات التي لا يمكن تلافيها بين شركائها.

مواقف الرئيس ترامب

لم يُخفِ دونالد ترامب، منذ وصوله إلى البيت الأبيض، إرادته في طرد التأثير الإيراني من المنطقة. ولكن لم يظهر للعلن أي إجراء محسوس في العراق، ولا في سورية، على الرغم من نشر الولايات المتحدة للقوة الجوية الرئيسية في المنطقة ضد "داعش" الإرهابي. وهذه القوة النارية تنتظر أن تصوغَ أميركا سياسة جديدة من أجل سورية، بداية 2018.

ولكن دبلوماسيًا في باريس يصرح للصحيفة: "الصقور في الولايات المتحدة الأميركية يريدون وضع إيران في علبتها. ولكنه موقف أيديولوجي لا يعني شيئاً. ومن الطبيعي أن إيران تمارس تأثيراً".

تأثير إيران و"حزب الله" في أوضاع سورية

هذا التأثير، كان ثمرة خمس سنوات من دعم إيران لرئيس النظام السوري، بشار الأسد، ضد الثورة، إلى جانب حليفها اللبناني، "حزب الله"، الذي يستمد بقاءه من سلاح وأموال وعتاد إيران الذي يصله عن طريق سورية منذ ثمانينيات القرن الماضي. وتكتب الصحيفة الفرنسية، نقلاً عن نائب إيراني سابق، هو إسماعيل

كوثري، أن نصر الله سافر إلى طهران، سنة 2012، أي بعد 9 أشهر من بداية الحرب الأهلية في سورية، لإقناع المرشد بوضع كل ثقله في معركة، حُكِمَ عليها، حينئذ، بأنها خاسرة.

ومنذ هذا التاريخ، خسرت إيران 500 جندي في سورية، فيما تعتبر خسائر حزب الله أكبر: أكثر من 1200 قتيل، بحسب مركز أبحاث أميركي. إضافة إلى نحو ألف شخص من المليشيات الأفغانية والباكستانية التي تعمل تحت قيادة إيرانية، ومائة عراقي على الأقل.

ولعل دور هذه المليشيات الحاسم في سورية هو الذي جعل الجنرال الإيراني لا ينسى، في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني، وهو يعلن الانتصار على "داعش"، أن يُشيد بـ"تضحيات" القتلى من مختلف المليشيات. ولكن الصحيفة الفرنسية ترى أن الجنرال نسي أن يشير إلى أن هؤلاء حاربوا، قبل كل شيء، مُعارضي الأسد، ثم حاربوا "داعش"، في وقت متأخر، وبدرجات أقل.

وفي الوقت نفسه، تتساءل المعارضة السورية وداعموها الأجانب وإسرائيل: "هل ستسحب إيران تشكيلاتها العسكرية؟"، وهو ما عناه رئيس الحكومة الإسرائيلي، في خطابه في سبتمبر/أيلول، حين حذّر طهران من أن "إسرائيل ستتحرك من أجل منع إيران من إقامة قواعد عسكرية دائمة في سورية، تنتج فيها أسلحة فتاكة، وتفتح جبهات جديدة من الرعب ضد إسرائيل على طول حدودنا الشمالية".

ولم تتأخر التهديدات الإسرائيلية، كما تقول "لوموند"، ففي 2 ديسمبر/ كانون الأول ضربت صواريخ إسرائيلية مخازن عسكرية في مدينة الكسوة، على بعد عشرة كيلومترات جنوب دمشق. وحسب مصدر استخباراتي غربي فإن إيران بصدد تشييد قاعدة دائمة هناك، على موقع للجيش السوري.

أهداف وسياسات إيران في سورية

وتتساءل صحيفة "لوموند": "هل كانت إيران، حقًا، في حاجة إلى بذر ثكنات عند كل كيلومتر في هذا المسلك؟ وتجيب: لقد خاض مقاتلوها الحرب من دون منشآت عسكرية خاصة بهم، بالاعتماد على قواعد الجيش السوري".

وتكشف أنه "منذ سنة 2012، لم يوفر الإيرانيون جُهداً من أجل الولوج في الجهاز الأمني لهذا البلد. ومثل ما حدث في العراق، ضمّوا مليشيات سورية تعمل في مختلف الأجهزة الأمنية في دمشق".

ذلك ما يؤكده الباحث السوري خضر خضور، حين يقول: "لقد استثمر الإيرانيون في شبكات النظام. ولم يكن هدفهم هو الحفاظ على حضور عسكري، وعلى قواعد في البلد على المدى الطويل، بل الحفاظ على وجود في هذه الأجهزة".

وأما الدبلوماسي الذي سألته "لوموند" والذي لم تكشف الصحيفة اسمه، فرأى أن "الإيرانيين ليست لديهم الرغبة في اجتياح سورية، بل يأملون في أضعف حضور عسكري ممكن"، حتى ولو اضطرهم الأمر إلى ممارسة ضغوط على بشار الأسد لضمان أماكن جيدة لحلفائهم المحليين. وفي نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني، أكد قائد الحرس الثوري، محمد علي جعفري، أن الأسد يعرف أنه "مَدينٌ للمليشيات الشعبية". ويرى العسكري الإيراني، في تصريحه، الذي تورده "لوموند"، أن "الدكتاتور يدرك أن دعمهم له أصبح، من الآن فصاعدًا، لا غنى عنه"، وهو ما يعني أنه "سيمنح، بالتأكيد، صبغة مؤسسية، لهذه المليشيات، حتى تظل مفيدةً في وجه تهديدات مستقبلية".

ويأمل حرس الثورة، كما يقول جعفري، أن يقوم حلفاؤه بتأمين ورشات إعادة البناء في سورية. لأن الشركات التابعة للحرس تمتلك مُعايَنَةً مشهوداً لها في ما يخص الأشغال العمومية. وتنقل "لوموند"، في هذا الصدد، مقولة لبيير رازو، مدير أبحاث في معهد البحث الاستراتيجي في المدرسة العسكرية في فرنسا: "إن مستوى توسع حرس الثورة في سورية يطرح نقاشاً داخل الدولة الإيرانية نفسها. فبعضهم يرى أن على حرس الثورة أن يركز جهوده في إيران، إذ قام داعش بأول هجوم إرهابي له في يونيو/ حزيران، في طهران".

حزب الله

قليل من المراقبين فقط من يتوقع أن يغادر "حزب الله" سورية، ما دام أن الجيش السوري لا يزال ينقصه مقاتلون. وتكتب لوموند أن "محور المقاومة يمرّ عبر القصير، قرب الحدود اللبنانية. كما أن حزب الله حاضرٌ، أيضاً، على الطريق التي تربط دمشق ببيروت، كما يراقب، منذ فترة طويلة، المطار".

ذلك ما يعني أن "حزب الله يمتلك، بفضل حضوره في سورية، عمقًا استراتيجيًا ثمينًا في حال نشوب صراع جديد مع إسرائيل؛ ولهذا فإن حجم "الحدود" مع الدولة العبرية تضاعف، بفضل الحرب الأهلية في سورية".

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، تفاوضت موسكو مع واشنطن وعمّان حول "منطقة حظر" جنوب سورية، وهو ما يمنح حدودًا لأول اتفاق أبرم في يوليو/ تموز. ذلك ما توضحه "لوموند" بكونه "يضمن لإسرائيل أن يبقى حزب الله وحرس الثورة الإيراني بعيدين عن المنطقة التي تمتد إلى حدود ثلاثين كيلومترًا من هضبة

الجولان، الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية"، إلا أن إيران، كما تؤكد "لوموند": "تحافظ على روابط مع مجموعات محلية حليفة، وهو ما جعل إسرائيل تهدد بضربها".

ولا يقتصر القلق على إسرائيل، فمحللون عسكريون أميركيون يخشون أن "تطور إيران القدرة على نشر قوات لها في هذه المنطقة، من أعماق مسلكها".

وترى الصحيفة الفرنسية أنّ "هذا القلق الأميركي يدغدغ كبرياء الإيرانيين، ولكن يبدو أنه يبالغ في تقدير طموحاتهم". والسبب هو أن "القوات الإيرانية، سيئة التجهيز والمتأخرة، من الناحية التكنولوجية، بسبب عقود من العزلة والعقوبات، كما يؤكد بيير ريزو، تشكّلت في ظل منطق دفاعي". وأن إيران "تحتاج إلى جهود كبيرة من أجل سدّ فجوات هذا المسلك، الذي يتمدد في الوقت نفسه، غربًا، حتى أفغانستان".

الرؤية التركية الاستراتيجية لإفريقيا والسودان نموذجاً

محمد زاهد غول القدس العربي 30\12\2017

في الأيام الأخيرة من عام 2017 قامت الرئاسة التركية بمجموعة زيارات دولية كبيرة ومهمة من الناحية الاستراتيجية، فرئيس الجمهورية التركية أردوغان قام بزيارة لثلاث دول إفريقية هي، السودان وتشاد وتونس. بينما قام رئيس الحكومة التركية بن علي يلدرم بزيارة رسمية مهمة واستراتيجية للمملكة العربية السعودية، وهذا التزامن بين الزيارتين الإفريقية وللسعودية هو مدخل مهم لفهم السياسة التركية التي تقوم على التوازن في علاقاتها الدولية، التي وصفها رئيس الحكومة التركية يلدرم في أيامه الأولى قبل عامين، عند استلام مهامه رئيسا للحكومة التركية الأخيرة في النظام السياسي البرلماني، بأنها تقوم على زيادة عدد الدول الصديقة.

أما زيارة الرئيس أردوغان إلى السودان فقد كانت من أكثر الزيارات التي تناولتها الصحافة وأقلام الإعلاميين والمحللين السياسيين، وهي بلا شك مهمة جداً لأنها تواصل بناء العلاقات التركية العربية الإفريقية على أسس متينة، فزيارات أردوغان للدول العربية والإفريقية تعد بالعشرات منذ استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002، وقد وصل عددها للدول الإفريقية وحدها مع الزياة الأخيرة للسودان، 28 زيارة، وهذا رقم كبير بالنظر إلى زيارات كبار المسؤولين والرؤساء بين الدول، وهي أيضاً الزيارة الأولى لرئيس تركي منذ استقلال السودان عام 1956، وقد كانت زيارة أردوغان الأولى لإفريقيا عام 2004، وهو في منصب رئيس الوزراء، وكانت لمصر في عهد الرئيس حسني مبارك كما زار عددا آخر من دول القارة الإفريقية منذ ذلك التاريخ، ليختتم زياراته للقارة الإفريقية بجولته الحالية للسودان وتشاد وتونس. وهكذا لم يمر عام إلا وقام فيها بزيارة إفريقيا، ولذا لا غرابة أن يقوم بزيارة السودان، وليس بالضرورة أن تحمل هذه الزيارة تفسيرات خاطئة ومشبوهة، فالرؤية التركية لعلاقاتها المميزة مع القارة الإفريقية ثابتة ومستقرة، بكل ما فيها من دوافع أخوية وعلاقات تاريخية وأفاق تعاون مشترك مع كافة الدول الإفريقية بدون استثناء، وبالأخص الدول التي ترحب بالتعاون الاستراتيجي مع تركيا، فتركيا تسعى لتوثيق العلاقات مع الدول الإفريقية على الصعيد السياسي والاقتصادي والسياحي والتصنيعي وغيرها، ورفع نسبة التبادل التجاري مع كل الدول الإفريقية هدف متواصل، وقد ارتفعت نسبة حجم الصادرات التركية بين عامي 2012 و2016 نحو 65 مليار دولار، وارتفع حجم التجارة معها إلى 93.5 مليار دولار، وهذه النسبة تقدر بنحو 200%،

وهذا كله نتيجة رؤية استراتيجية لتركيا في علاقاتها مع إفريقيا أطلق عليها منذ أكثر من عشر سنوات «سياسة الانفتاح على القارة الإفريقية».

ولا شك أن الرغبات أو الاحلام العربية السابقة لاستثمار أراضي السودان في سد حاجة الدول العربية إلى الغذاء كانت كبيرة وكثيرة، ولكنها رغم تبنيها من مؤتمرات عربية كثيرة طوال العقود الماضية لم تؤت أكلها، فالأراضي الزراعية في السودان قادرة على أن تشكل سلة غذائية متكاملة لكل الوطن العربي وجيرانه، ولكن مشاريع الاستثمار الزراعية السابقة واجهت صعوبات وإخفاقات لأسباب داخلية وخارجية، فشركات الغذاء الدولية لا تسمح بإيجاد منافسين جدد على الساحة العربية، يعتمدون على أنفسهم، ولذلك فإن دعوة السودان للاستثمار الزراعي التركي، خطوة جريئة وضرورية لمحاولة تجاوز هذه الصعوبات والإعاقات الداخلية والخارجية، وتمثل تحديا للشركات والدولة التركية أيضاً، ولكن الشركات التركية لها خبرة طويلة وكبيرة في المجالات الزراعية أولاً، ولها خبرة كبيرة في التنافس الدولي على صعيد الاستثمارات الزراعية وصادراتها، ولذلك فإن عرض السودان على القطاع الخاص التركي مليون فدان لزراعة قطن وحبوب زيتية خطوة إيجابية، ولا بد أن تكون خطوة أولية، والتكامل التام بين السودان وتركيا بحاجة إلى مزيد من التعاون، وقد تم توقيع 22 اتفاقية تعاون بينهما، وخلال هذه الزيارة أعلن الرئيسان السوداني والتركي في الخرطوم، إنهما يسعيان لرفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 500 مليون إلى 10 مليارات دولار.

ما يميز هذه الزيارة مرافقة الرئيس التركي نحو مئتين من رجال الأعمال الأتراك من كافة التخصصات، ولكنها لم تكن زيارة مصلحة فقط، وإنما زيارة تجديد وتوثيق للعلاقات الأخوية مع الدول الإفريقية، وبالأخص التي كان لها تاريخ عريق أيام الدولة العثمانية، وفيها الكثير من الآثار التاريخية المشتركة، وبعض مدنها لعبت دورا تاريخياً في حركة النقل البحري مثل شبه جزيرة سواكن السودانية، و«سواكن» مدينة تقع شمال شرق السودان، على ساحل البحر الأحمر، وتبعد عن العاصمة الخرطوم حوالي 642 كيلومترا، وتضم منطقة أثرية تاريخية، حيث أن الدولة العثمانية كانت تتخذ من جزيرة «سواكن» مركزًا للبحرية، بهدف توفير أمن البحر الأحمر والحجاز والسودان، ضد الأخطار الخارجية، وقام الاستعمار البريطاني بتدميرها في الحروب السابقة، فإعمارها اليوم هو مطلب شعبي ورسمي سوداني، قابله ترحيب تركي رسمي وشعبي، ولا بد ان يجد ترحيبا عربيا وإفريقيا وإسلاميا أيضاً.

لقد وجدت هذه الزيارة التركية لإفريقيا ترحيبا شعبيا كبيرا، واستقبلها الإعلاميون الأفارقة بالتفاؤل، واعتبرها البعض بدايات جادة للنهضة الإفريقية بالنظر إلى التجربة النهضوية التركية الناجحة في العقدين الماضيين، فالمشاريع التركية مع الدول الافريقية أكثر استقلالية من غيرها من المشاريع الاقتصادية السابقة، سواء في القطاع الزراعي أو السياسي أو التصنيعي المدني أو العسكري أو غيره. وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الشريك التركي مع الدول الافريقية منفردة لا ينافس المشاريع الأخرى الإفريقية الداخلية، ولا المشاريع العربية معها أيضاً، وإنما من المؤكد أنه ينافس المشاريع الإسرائيلية والغربية بالدرجة الأولى، ولذلك ليس من مصلحة تركيا أن تفرض مشاريعها على الدول والشعوب الإفريقية عن طريق الضغوط، أو توقع الاتفاقيات مع الشركات الخاصة الشخصية والضيقة، بل مع الشركات الرسمية والأهلية، التي لها نجاحات محلية حقيقية وليست وهمية، فالشراكة التركية هي مع الشعوب عبر دولها ومؤسساتها الرسمية، وفي ظل هذا التعاون كان ضروريا أن يتم الاتفاق على تأسيس مجلس تعاون استراتيجي بين تركيا والسودان، ينبغي أن يكون نموذجا للنجاح التركي العربي والإفريقي، لإرضاء تطلعات الشعوب العربية والإفريقية والإسلامية في المستقبل.

كما أنه ليس من مصلحة تركيا أن توقع اتفاقيات مع إحدى الدول العربية أو الإفريقية ضد دولة أخرى، ولا صناعة أحلاف سياسية أو عسكرية ضد دول عربية أو إفريقية أو إسلامية، فالسياسة التركية تسعى لتوثيق التعاون بينها وبين الدول العربية والافريقية والاسلامية والصديقة، وما يؤكد ذلك زيارة رئيس الوزراء التركي يلدرم إلى السعودية التي أسفرت عن توافق تطلعات ورؤى الدولتين نحو جميع القضايا العربية والاسلامية والدولية، كما يربط تركيا بالمملكة العربية السعودية مجلس تعاون استراتيجي منذ عامين، أولاً على صعيد السعودية، وثانيا على صعيد مجلس التعاون الاستراتيجي التركي مع دول مجلس التعاون الخليجي.

إن توقيع تركيا لعشرات الاتفاقيات التجارية مع الدول الإفريقية في هذه الزيارة وما قبلها وبعدها، إنما يهدف لتثبيت الرؤية التركية لعلاقاتها مع إفريقيا القائمة على أن نظرة تركيا للأفارقة وعلاقاتها مع الدول الإفريقية «ليست قائمة على الربح من جانب واحد»، كما قال الرئيس أردوغان، وإنما على رغبة تركية تتمثل في الإنتاج والتقدم والازدهار مع القارة السمراء، فتركيا كدولة تعي الإمكانات التي تمتلكها إفريقيا، وتقيم علاقات قوية مع تلك القارة في كافة المحافل، وتشكيل «مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى» بين تركيا والسودان، نموذج مهم جدا لإنجاح هذه المحاولة، فالهدف توثيق العلاقات بين تركيا وإفريقيا، وجعل

الدول الإفريقية أقرب إلى الدول الاسلامية، بدل ان تكون رهينة أطماع إسرائيلية أو غيرها، فنحن أقرب لها وهي أقرب لنا من الآخرين.

«وعد بوتين»: 2018 عام القضاء على «النصرة»!!

عريب الرنتاوي الدستور 30\12\2017

سجل العام 2017 الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة، سقوط أسطورة "داعش" وانهيار التنظيم الإرهابي الأكثر دموية، كـ "دولة" وجغرافيا ومؤسسات، على أنه ما زال حاضراً بقوة بوصفه تهديداً ماثلاً، ليس في الدولتين التي أقام دولته على خطوط "سايكس بيكو" الفاصلة بينهما فحسب، بل وفي عموم المنطقة والعالم كذلك ... وثمة ما يكفي من التقديرات والمعلومات الاستخبارية التي تؤكد حقيقتين اثنتين: الأولى، أن الافاً من عناصر التنظيم وكوادره وقياداته المجربة، ما زلت مبثوثة في قرى وبلدات سوريا والعراق، وتحديداً على امتداد نهر الفرات وعمق البادية، تستهدف المواطنين وتستنزف الأجهزة الأمنية ... والثانية، أن التنظيم يؤسس لقاعدة جديدة في العمل "الجهادي"، مفادها أن خسارة ساحة توجب الانتقال إلى ساحة أخرى، ولهذا فإن ظاهرة "العائدين من أرض الجهاد"، جاءت في أدنى مستوياتها هذه المرة، ما يعني أن ارتفاع وتائر التهديد في أفريقيا عبر البوابة الليبية، فضلاً عن ساحات الجذب الأخرى مثل أفغانستان والباكستان.

المعركة طويلة إذن، والتنظيم بأذرعته "الإخطبوطية، ما زال قادراً على الضرب والإيلام، بل وما زال قادراً على إلهام جماعات "جهادية" من خارجه، لأن تحذو حذوه ... ارتفاع وتائر الإرهاب في مصر، واتخاذها طابعاً دموياً، لا يعرف الرحمة ولا الهوادة، هو دليل آخر على "النفس" الذي يبثه التنظيم في عروق "الحركات الجهادية" الأخرى، ما يعني أن الحرب على الإرهاب، أبعد من أن تكون قد وضعت أوزارها، وأن الذي تغير مع مختتم العام 2017، هو انتقاله لأساليب أخرى وأدوات مغايرة، وساحات بعضها جديد، وبعضها الآخر، قديم – جديد، وسط تقديرات بأن الفشل السياسي في إطلاق عمليات سياسية وبناء نظم سياسية متوازنة في كل من سوريا والعراق، وغيرها بالطبع، من شأنه أن يفعّل طاقة الغضب ويوفر بيئة خصبة تمكن التنظيم، بصورته الحالية، أو بأي صورة جديدة سيظهر بها، من استعادة قدرته على "التجنيد" بعد أن سجلت تراجعا ملحوظاً بعد تحرير الموصل والرقة، وفقاً لتقديرات الخبراء والمصادر الأمنية الإقليمية والدولية.

العام الذي يطل برأسه، 2018، مثقلاً بكل الملفات المفتوحة والمتوارثة من السنوات، وأحياناً العقود، الماضية، يحمل في طيّاته بشرى إنهاء سيطرة "النصرة" على مساحات واسعة نسبياً من الجغرافيا السورية،

هذا "وعد بوتين" على أقل تقدير، وهذا ما تشي به وجهة المعارك التي يخوضها الجيش السوري وحلفاؤه في الربع الأخير من العام الجاري.

"النصرة"، بخلاف "داعش"، تكاد تكون محصورة في منطقتين جغرافيتين: إدلب وجنوب غرب سوريا ... في الشمال، يحظى تنظيم الجولاني بدعم تركي غير قابل للشك أو الطعن، وفي الجنوب الغربي، يحظى "فرع القاعدة" وذراعها، بدعم إسرائيلي، وثقته تقارير الأمم المتحدة على أية حال، ولم يعد سراً بعد أن ذاع وانتشر، بالصورة والمعلومة.

لا تتوفر "النصرة" على ما كان لدى "داعش" من مقدرات بشرية ومادية، بيد أنها تتفوق عليه، بما تتوفر عليه من شبكة علاقات محلية وإقليمية، فهي لا تعمل وحدها، وإن كانت تجنح دائماً للهيمنة، ولطالما عملت على "الاستظلال" بالفصائل الأخرى، من جيش حر وغيره، وهي تجهد في الإبقاء على شرايين الدعم التركي وغيره، مفتوحة ومن دون انسدادات، قد تتسبب بكشفها وتقديمها لقمة صائغة لدمشق وطهران ومن خلفهما موسكو.

عام 2018، هو عام القضاء على جبهة النصرة، فلا يمكن تخيّل أي حل سياسي لسوريا، من دون "تحييد" هذا التنظيم، لا "سوتشي" ولا "أستانا" ولا "جنيف" يمكن أن تتقدم من دون حسم وضع "النصرة" ميدانياً... يمكن لتحالفات التنظيم أن ترجئ لحظة الاستحقاق، وأن تؤجل المعركة لأشهر كما نجحت في تأجيلها لسنوات، لكن لحظة الحسم آتية لا ريب، وموعدها في العام المقبل، على أرجح تقدير.

والمفارقة أن كثيرا من القوى الغربية، المنضوية في إطار التحالف الذي تقوده واشنطن ضد الإرهاب، لا تتحدث كثيراً عن "تهديد النصرة"، مع أنها رسمياً، امتداد للقاعدة، ربما لأن التنظيم لم ينفذ عمليات خارج حدود سوريا، ولأهداف تكتيكية ذكية، وربما لأن بعض أطراف التحالف، وتحديداً قيادته، الولايات المتحدة، تريد للتنظيم أن يلعب دوراً في "تهميش صورة النصر الروسي" في سوريا، حتى ولو أفضى ذلك للتحرش بقاعدة "حميميم" كما حصل مؤخراً ... وتريد للتنظيم أن يواصل دوره في "تهشيم" قوات النظام وحلفائه ... لم نسمع منذ زمن عن "تهديد النصرة"، والأهم، أننا لا نرى فعلاً ميدانياً جدياً ضد قواعده وقياداته ومناطق نفوذه من قبل التحالف بكل مكوناته.

"النصرة" مشكلة دمشق، فهي تسطير على إدلب في موقع القلب من عدة محافظات شمالية، بما فيها اللاذقية وحلب، وهي مفتوحة على الحدود مع تركيا، ومن دون استعادة المحافظة التي تحولت إلى "مركز

تجمع" لكل مقاتلي النصرة الهاربين من ساحات وجبهات أخرى، ستبقى "سوريا المفيدة" في قلب دائرة الاستهداف، وسيبقى نصر الأسد ناقصاً ومثلوماً.

و"النصرة" مشكلة موسكو أيضاً، ليس لأن قذائفها بدأت تتهمر على أهم قاعدة لروسيا خارج حدودها، بل لأن كل مشروع الكرملين في سوريا، مرتبط بالقضاء على النصرة، وفتح الطريق أمام مختلف الفصائل للانضمام بمسار أستانا –سوتشي... فـ"النصرة" بعد "داعش"، باتت التنظيم العسكري المعارض الأقوى بعد وحدات الحماية الكردية، في عموم الأراضي السورية، وهذا أمرٌ لا يمكن السكوت عليه طويلاً.

على أن مهمة محور موسكو – دمشق – طهران لن تكون نزهة قصيرة، لا ميدانياً ولا سياسياً ... ميدانياً، ووفق تقديرات أمريكية، فإن إدلب تحولت إلى أكبر "تجمع جهادي"، إذ لم يحصل أن وجد في بقعة جغرافية واحدة، هذا العدد الهائل من المقاتلين المجربين، مع عائلاتهم وذويهم، منهم من سيبحث عن "تسوية" و"مخرج"، ومنهم من سيقاتل حتى الرمق الأخير، من دون أن تكون لدينا منذ الآن، تصورات دقيقة عن "الحالة المعنوية" للتنظيم.

سياسياً، سيتعين على هذا المحور، أن يسير في حقلي ألغام، تركي وإسرائيلي، أنقرة ما زالت تعوّل على دور للنصرة يدعم حضورها في سوريا، وعلاقاتها بالجولاني يبدو أنها أكثر تشعباً مما نظن ويظن كثيرون ... وإسرائيل تبني حساباتها على "الاختيار بين أهون الشرين"، وهي ترى في "النصرة" تهديداً أقل بكثير من تهديد "حزب الله"، وتفضل التعامل معها على "الشيك" الحدودي، على أن ترى رايات الحزب الصفراء ترفرف على الضفة المقابلة من الحدود ... موسكو التي ترتبط بعلاقات وطيدة مع كل من تركيا وإسرائيل، ستكون مهمتها صعبة، عندما تحين لحظة "التوفيق" و"المواءمة" في حسابات الربح والخسار، والمصالح والضمانات، لكل فريق من الأفرقاء.

عـام ترامـب!!

ياسر الزعاترة الدستور 30\12\2017

إذا جاز لنا أن نفتش عن نجم العام المنصرم بلا منازع، فلن نعثر سوى على شخص واحد، ملأ الدنيا وشغل الناس؛ ليس بوصفه رئيس أكبر دولة في العالم، بل بسبب طبيعته الشخصية التي لم يعرف لها تاريخ الولايات المتحدة مثيلا.

انتهى العام الماضي بمفاجأة فوزه في الانتخابات، خلافا لجميع التوقعات، وبقي نجم العام الجديد حتى نهايته، لا سيما حين ختمه بقراره الأرعن باعتبار القدس عاصمة للكيان الصهيوني، وهو القرار الذي لم تتوقف تداعياته إلى الآن، وقد لا تتوقف قريبا إذا أخذت القيادة الفلسطينية القرار الطبيعي المتوقع والضروري بدعم انتفاضة شاملة في كل الأرض الفلسطينية لإنهاء معادلة "سلطة بلا سلطة واحتلال بلا كلفة"؛ بحسب تعبير الرئيس الفلسطيني في قمة اسطنبول الأخيرة.

عاش العالم إثارة منقطعة النظير مع رئيس يخاطب الدنيا من خلال "تويتر"، وفي كثير من الأحيان لا تأبه له الدولة العميقة، بل يخالفه حتى الوزراء الذين عينهم شخصيا؛ في حالة فريدة لم تُعرف في تاريخ الولايات المتحدة.

طوال العام لم يتوقف الجدل حول مصير الرجل، وما إذا كانت الدولة العميقة ستتعايش معه حتى نهاية ولايته، أم ستجد طريقة للتخلص منه، ويبدو أن الاحتمال الأول هو الذي بات مرجحا، ما لم تحدث مفاجأة من العيار الثقيل؛ لكن عراك الرجل مع وسائل الإعلام والنخب الأمريكية لم يتوقف إلى الآن، في حين بقيت الحاضنة الشعبية التي أوصلته إلى السلطة متمسكة به على نحو ما، وإن تراجعت شعبيته على نحو غير مسبوق، ربما في تاريخ أسلافه، ولم يكن من الصعب القول إن القرار الأخير المتعلق بالقدس كان محاولة منه لاستعادة تلك الحاضنة المتمثلة في اليمين المسيحي الإنجيلي المسكون بأساطير "هرمجدون"، وعودة المسيح المخلص.

وإذا استثنينا قضية القدس، والعلاقة الحميمة مع الكيان الصهيوني، فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لم تتغير عمليا، لا فيما خصّ منطقتنا، ولا بقية مناطق العالم، مع نجاحه في ابتزاز بعض العرب، الأمر الذي قد يتغير بدوره بعد أن يكتشفوا حقيقة أن بالإمكان التمرد عليه، فضلا عن بؤس نظرية مساعدته لهم ضد إيران.

وفي حين كبح أوباما مسيرة التدهور في مكانة الولايات المتحدة عالميا، من دون أن يوقفها، فقد جاءت رعونة هذا الرجل لتزيدها تسارعا، وها إن الصعود الروسي يبدو أكثر وضوحا خلال العام المنصرم، وبجانبه الصيني، وإن بقي الأخير على هدوئه وابتعاده عن الصدام؛ تنفيذا لخطة الصعود التدريجي التي سارت منذ عقدين ولغاية الآن.

كل ذلك لا يمثل شيئا سيئا بالنسبة لنا، بل إن قرار ترامب بشأن القدس لم يكن كذلك أيضا، إذ منحنا إلى حد كبير فرصة التخلص من حكاية "صفقة القرن" التي لوّح لها فيما خصّ القضية الفلسطينية، والتي كان بعض العرب يدعمونها، مع الأسف، مع ما تمثله من تصفية للقضية، وتهديد للأردن في آن.

مؤكد أن عام 2017 كان سيئا بامتياز؛ لكنه لم يكن سوى استمرار للأعوام السابقة من حيث تواصل الحريق الكبير في المنطقة، والذي أشعله خامنئي، بعد أن بدأته الثورة المضادة العربية، وجاءت الأزمة الخليجية لتزيده سوءا على سوء، ولا يُعرف ما إذا كان 2018 سيحمل انفراجة ما، أم سيتواصل الحريق مع ما يستتبعه من نزيف كبير لشعوب المنطقة. ربنا يستر.

وثيقة المسار الأميركي: استراتيجية ترامب للأمن الوطني

سلمان أحمد وجيك سوليفان «واشنطن بوست وبلومبيرج نيوز سيرفس» 30\12\2017

أعلنت إدارة ترامب مؤخراً عن استراتيجية للأمن الوطني تنطوي على بعض التقارب مع تلك الاستراتيجيات الأخرى التي تبناها الرؤساء السابقون، وبما يمكن أن يتجاوز توقعات منتقدي ترامب ومؤيديه على حد سواء، لكنها تختلف عنها أيضاً بشكل كبير في نواحٍ مهمة ولدرجة يمكن معها أن تستثير تساؤلات جدّية حول مستقبل ريادة الولايات المتحدة للعالم.

وكما كان عليه حال الاستراتيجيات الست عشرة للأمن الوطني التي سبقتها، فإن الاستراتيجية الجديدة تستند على الاعتقاد القائل بأن على الولايات المتحدة أن تدافع عن الوطن أولاً وقبل أي شيء آخر، لكنها ستساهم أيضاً في الدفاع عن أمن حلفائها وشركائها. وسوف تكون الأسبقية لتكريس وتعزيز الرخاء الاقتصادي الذي تحقق حتى الآن إلى جانب العمل على توسيع مفهومه من خلال الانفتاح الاقتصادي والدفاع عن الأسلوب الأميركي في الحياة، مع احترام القيم العالمية أيضاً. وبكلمة أخرى، يمكن التعبير عن هذا التوجه بالقول: «أميركا أولاً، لكننا نحترم أيضاً مصالح الآخرين».

وفي حقيقة الأمر، لم يتأخر أي رئيس أميركي سابق عن وضع المصالح الأميركية الخاصة على رأس قمة أولوياتهم السياسية، لكنهم تجنبوا الأخذ بهذا الشعار على أساس اعتباره خطاباً بلاغياً أو إطاراً سياسياً شرطيّاً للتعامل مع دول العالم، لأن تلك الدول غير مستعدة للتعامل مع الولايات المتحدة من أجل مجرّد تحقيق مصالحها الخاصة، بل لأنهم يعملون أيضاً على تحقيق مصالح بلادهم أيضاً. وهنا يكمن السبب الحقيقي الذي دفع الرؤساء الأميركيين السابقين لبذل الجهود المضنية لابتداع استراتيجية يتم العمل بموجبها مع الحلفاء والشركاء لتحقيق المصالح المشتركة من أجل تجنب حدوث «ركود اقتصادي عظيم» كالذي حدث عام 1929، وأيضاً من أجل استبعاد احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة. وكان الرئيس رونالد ريجان يحرص أشد الحرص على الانتباه لهذه النقطة عندما أعلن عن استراتيجيته المتعلقة بالأمن الوطني وحيث عمد إلى تلخيص فحواها بثلاثة شعارات حين قال في إحدى خطبه: «نحن ننشد الحرية والسلام والرفاهية.. هذا هو ما تسعى إليه أميركا من أجل تحقيق مصالحها ومصالح أصدقائها وشعوب العالم التي تناضل من أجل تحقيق الديمقراطية».

أما أولئك الذين تكفلوا بصياغة استراتيجية ترامب للأمن الوطني، فلم يتحلّوا بذرّة من الإخلاص لتلك المواقف التي التزم بها الرؤساء السابقون، بل راحوا يتعاملون مع شعار «أميركا أولاً» باعتباره مبدأ تنظيمياً راسخاً وصلباً وأساساً لا يجوز الانحراف عنه، ولهذا السبب ابتعدت الوثيقة التي تشرح الاستراتيجية الجديدة عن ذلك المسار، مخالفة في فحواها تلك الاستراتيجيات التي تبناها الرؤساء السابقون في ثلاثة جوانب مهمة على الأقل، نعرض لتفاصيلها فيما يلي.

السلة الروسية الصينية

أولاً: تطلق الوثيقة الجديدة على روسيا والصين صفة القوتين الرجعيتين اللتين تسعيان لتحدي ريادة الولايات المتحدة للعالم. ولقد سبق للاستراتيجية الأخيرة التي وضعها الرئيس باراك أوباما أن تناولت قضية التحدي الذي تواجهه الريادة العالمية التي تتمتع بها الولايات المتحدة من روسيا والصين. إلا أنها حرصت كل الحرص على التفريق بين الدولتين، وخاصة فيما يتعلق بالصين التي يجب أن تتميز العلاقات معها بالتوازن والتعاون والتنافس في الوقت ذاته. وأما استراتيجية ترامب فإنها تضع روسيا والصين في سلّة واحدة وتتجاهل بشكل واضح كل عناصر الاختلاف بينهما، فضلاً عن أنها تجعل من تصعيد التنافس والتحدي الجيواستراتيجي مع الدولتين مادة أساسية في استراتيجية الولايات المتحدة المستقبلية.

ولم يسبق للولايات المتحدة أبداً، وتحت حكم أي رئيس سابق، أن واجهت من التحديات ومستويات التنافس المتزايدة ما تواجهه الآن من روسيا والصين. ومع ذلك، يمكن القول إن الخطاب الذي توحي به استراتيجية ترامب يمكن أن يولّد الانطباع بأنها تنطوي على انحراف أكبر بكثير عن توجهات الإدارات الأميركية السابقة في أسلوب معالجة هذه القضايا. ويمكن لهذا السلوك أن يهدد باحتمال الدفع باتجاه خلق حالة من التقارب بين روسيا والصين، وهو الأمر الذي حرص كبار السياسيين الأميركيين من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي على تجنبه بقدر المستطاع، كما يمكن لهذه السياسة أن تقوّض الجهود التي تهدف إلى زيادة التعاون مع الصين بشكل خاص، وهو الأمر الذي يتطابق مع المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة. ولم تتحدث تلك الاستراتيجية عن التكاليف الباهظة لهذا التحدي التنافسي طويل الأمد مع الصين وروسيا، وخاصة بعد إجازة قانون الاقتطاعات الضريبية الذي سيحرم ميزانية البلاد من مداخيل تقدّر بنحو 1.5 تريليون دولار سنوياً، وما قد يترتب على ذلك من تحديات مالية.

وتضع الاستراتيجية الجديدة التنافس الاقتصادي مع الصين في قمة اهتماماتها التجارية العالمية. وكما كان متوقعاً، فهي تشير بذلك إلى نيّة مبيّتة لتغيير الأسس التي تقوم عليها السياسة التجارية غير العادلة مع الصين، وهي السياسة التي يدركها الرؤساء الأميركيون السابقون إلا أنهم فضلوا تجنب الخوض في أساليب مواجهتها. وعلى العكس من نظرة إدارة أوباما إلى اتفاقية «الشراكة عبر الهادئ» (TPP) التي تضم 12 دولة واعتبارها على أنها تمثل أداة للحدّ من الصعود السريع للصين، وتساعد على تكريس الدور القيادي للولايات المتحدة في آسيا، فإن استراتيجية ترامب الجديدة لم تتحدث عن استراتيجيات اقتصادية إقليمية، بل ركّزت كل مقومات استراتيجيتها الجديدة على عقد الشراكات التجارية الثنائية لتلغي بذلك فكرة وضع الأسس والقواعد التي تمهّد لتشكيل منتدى تجاري واقتصادي عالمي يمكن لأي دولة الانضمام إليه.

النووي والمناخ العالمي

ثانياً: تقلل استراتيجية ترامب الجديدة بشكل كبير من أولوية الانتباه لقضايا مهمة تتعلق بمصالح الدول الديمقراطية الحليفة لأميركا حول العالم. وفي الوقت الذي تشكل فيه ظاهرة التغير المناخي خطراً حقيقياً على بلدان وسكان العالم، فإن استراتيجية ترامب لم تتعرض لذكر تلك الظاهرة باعتبارها أحد التحديات الأمنية، بل باعتبارها قضية اقتصادية وبما يمكن أن يعتبر تكريساً لقراره بالانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ.

ثم إن استراتيجية ترامب فضلت تجاهل التأكيد على التزام إدارة أوباما بأن تعمل الولايات المتحدة بكل جهدها لجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية، وكان أوباما مقتنعاً بإمكانية تنفيذ سياسة فعالة لنزع الأسلحة النووية من العالم كله، وعلى الرغم من أنه قال بأن ذلك لا يمكن أن يتحقق خلال فترة حياته، فقد طالب بالعمل من أجل تحقيق هذا الطموح على المدى البعيد. وكان يدرك تماماً بأن ذلك يمثل انتصاراً كبيراً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن أنه يتطابق مع المصالح الأمنية الأساسية لحلفاء الولايات المتحدة. وكان يرى بأنه يمكن للعالم أن يتعاون مع الولايات المتحدة في مراقبة الطموحات النووية لدول مارقة مثل إيران وكوريا الشمالية لو ساهمت بعض الدول التي تمتلك الأسلحة النووية في تخفيض ترساناتها منها بشكل كبير، ولا شك في أن أي «إدارة جمهورية» أخرى غير إدارة ترامب كانت ستتخذ قراراً بهذا الشأن، لكن من دون الحاجة لترديد الشعار القائل «أميركا أولاً».

الاتساق الغائب

ثالثاً: فيما كانت كل الاستراتيجيات الأمنية الوطنية للرؤساء السابقين تتطابق تماماً مع ما يقولونه في تصريحاتهم وخطاباتهم بشكل دائم وفي أي مكان، إلا أنه من الصعب التوفيق بين تغريدات الرئيس ترامب على موقع «تويتر» والكلام الذي ينطق به، وبين النصوص التي جاءت بها استراتيجيته الأمنية.

وتتعرض تلك الوثيقة بالشرح والتفصيل، للأسلوب الذي تتبعه روسيا لتقويض الأمن الوطني الأميركي والأوروبي، إلا أن ترامب لا يتطرق في كلامه لهذه القضية إلا لماماً بحيث يمر على ذكرها مرور الكرام، بل نجد أنه يحرص كل الحرص على تجنب انتقاد روسيا منذ حملته الانتخابية وحتى الآن.

وتتعرض الاستراتيجية الجديدة بشكل مفصل للطرق والأساليب التي يمكن أن تستفيد الولايات المتحدة بموجبها من علاقاتها بالدول الديمقراطية الحليفة، إلا أن ترامب أكد أكثر من مرة على أن تلك الدول كانت تستفيد من المساعدات الأمنية الأميركية مجاناً، وهو يسعى لأن «تصبح تلك الشراكة مبنية على أسس من التعاون المتبادل والمعاملة بالمثل».

وتشير الاستراتيجية الجديدة إلى الفرق بين المظالم المادية التي تلحق بالولايات المتحدة بسبب الممارسات التجارية غير العادلة للصينيين، وبين حالات العجز التجاري مع حلفائها، تلك التي تنتج عن المنافسة العادلة، إلا أن تصريحات وتعليقات ترامب تضع كل الدول التي تتمتع بفائض تجاري مع الولايات المتحدة في مشكاك واحد، من كندا إلى الصين واليابان وألمانيا والمكسيك.

وفي الوقت الذي تشير فيه الاستراتيجية إلى مفهوم «الواقعية المبدئية» التي تشدد على تمتين العلاقات مع الدول التي تشارك الولايات المتحدة قيمها، فإن ترامب من خلال خطبه وتصريحاته وأفعاله غالباً ما يُظهر ميولاً طبيعية قوية نحو القادة الأقوياء بأكثر مما يظهر من احترام لقادة الدول الحليفة.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه الاستراتيجية على أهمية الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الأميركية، ويؤديه دبلوماسيون محترفون، إلا أن الميزانية التي اقترحها ترامب تتضمن اقتطاعات كبيرة من ميزانية وموارد وزارة الخارجية وبما أحدث خللاً في تركيبتها الوظيفية.

وعندما رفع ترامب شعار «أميركا أولاً»، بدا وكأنه يطرحه وفقاً لمعناه الضيق الذي يخالف مبدأ السعي لضمان الأمن والاستقرار العالمي. ولهذه الأسباب كلها يمكن القول إن استراتيجيته للأمن الوطني وتناقض الخطاب الذي يطرحه مع ما ورد فيها، تطرح جملة من التساؤلات المهمة التي تبقى بلا إجابات شافية. ومنها: هل تعتقد إدارته بالفعل أن في وسعها إقناع العالم بتبني استراتيجية لا تفرّق فيها بين الصين وروسيا

باعتبارهما قوتين رجعيتين؟ وهل تتوقع هذه الإدارة أن تتلقى الدعم والتأييد من شركائها للوقوف في وجه الممارسات التجارية الصينية بعد أن انسحبت من اتفاقية «الشراكة عبر الهادئ»، وهددت بإلغاء «اتفاقية التجارة الحرة بين دول أميركا الشمالية»، وتنكرت لكل الاتفاقيات متعددة الأطراف بشكل عام؟ وهل تتوقع النجاح في بناء ائتلاف موسع من الدول لتحمُّل جزء أكبر من أعباء محاربة الإرهاب ومنع كوريا الشمالية من امتلاك الأسلحة النووية، وردع إيران ومعاقبتها بسبب سلوكها المثير للاضطراب وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط؟

ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تطرح المزيد من الأسئلة المحيرة التي لا تجد جواباً لها عند الرئيس ترامب ذاته. ولا غرابة في ذلك ما دامت إدارته تعودت على تجنب الإجابة على الأسئلة التي تهم الرأي العام.

سلمان أحمد: باحث ومستشار في قضايا السلام والأمن العالمي في البيت الأبيض ووزارة الخارجية والأمم المتحدة

وجيك سوليفان: أستاذ في معهد القانون بجامعة «ييل» ومستشار سابق للأمن الوطني في إدارة الرئيس أوباما.

تم بحمد الله